جامعة زيان عاشور -الجلفة-
Zian Achour University of Djelfa
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

قسم الحقوق

الإطار القانوني للتنمية المحلية في الجزائر حالة المخطط المحلي للتنمية

مذكرة ضمن متطلبات
نيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص الدولة و المؤسسات

إعداد الطالب :
- قاوس سارة
-

إشراف الأستاذ:
-د. بن العايب بلقاسم

لجنة المناقشة

-د/أ. جمال عبد الكريم	رئيسا
-د/أ. بن العايب بلقاسم	مقررا
-د/أ. بن علي خليل	ممتحنا

الموسم الجامعي 2021/2020

DM71E/191639017843/

جامعة زيان عاشور -الجلفة-
Zian Achour University of Djelfa
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

قسم الحقوق

الإطار القانوني للتنمية المحلية في الجزائر

مذكرة ضمن متطلبات
نيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص الدولة و المؤسسات

إعداد الطالب :
- كافي أحلام
- قواس سارة

إشراف الأستاذ:
-د. بن العايب بلقاسم

لجنة المناقشة

-د/أ. لحول دراجي	رئيسا
-د/أ. بن العايب بلقاسم	مقررا
-د/أ. بن علي خليل	ممتحنا

الموسم الجامعي 2021/2020

DM71E/191539024527/191639017843

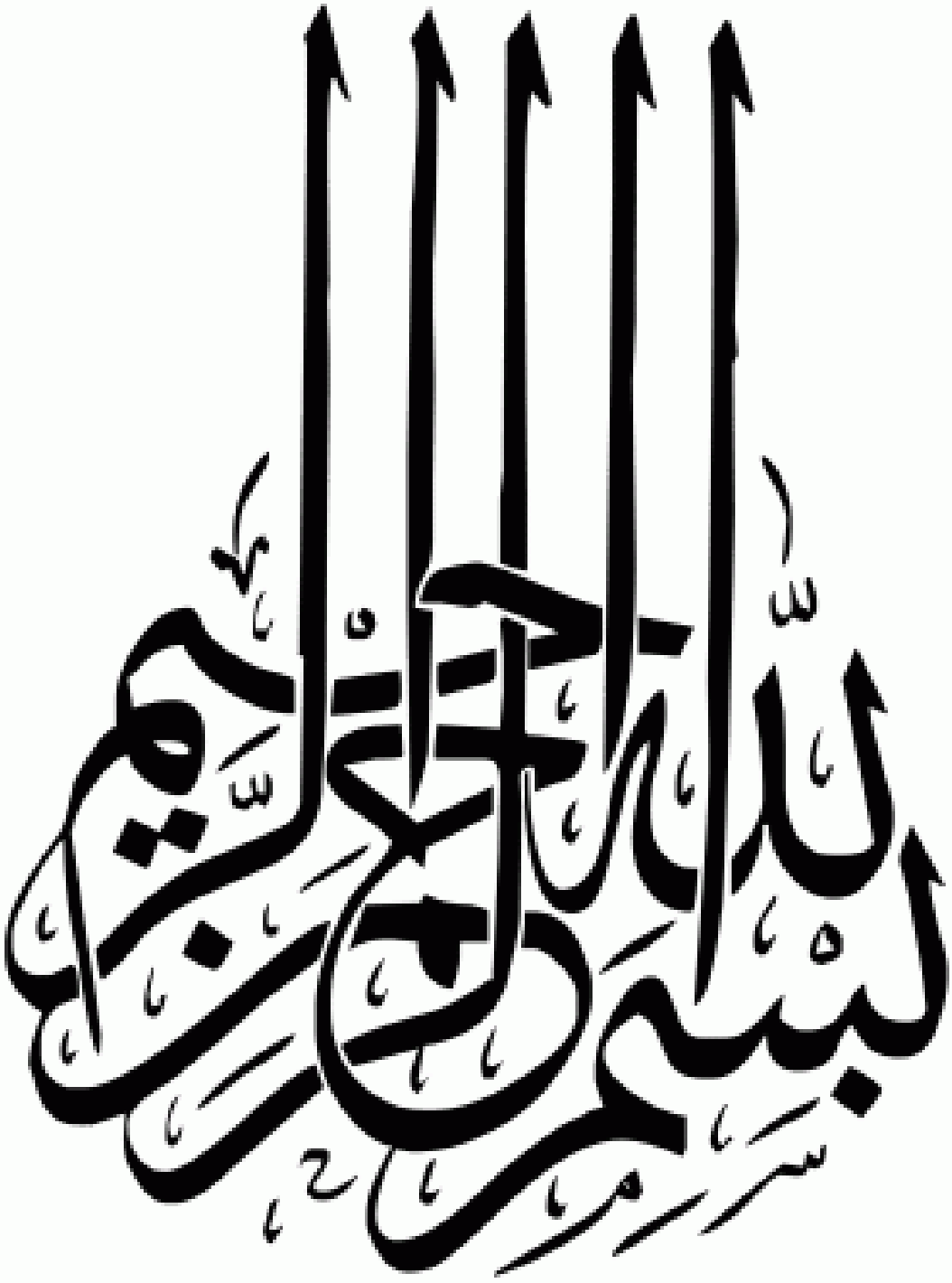
بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــداء

اللهم لك الحمد حتى يبلغ الحمد منتهاه احمد الله عز وجل الأقرب الي من حبل الوريد على منه و عونه في تحقيق حلمي هذا و الصلاة و السلام على اشرف المرسلين سيدنا محمد و على اله و صحبه و من تبعه بإحسان الى يوم الدين أهدي تخرجي هذا وثمرة جهدي وذروة سنام دراستي واجتهادي وفرحتي التي انتظرتها طوال حياتي، إلى من تربيت على يديه ومن علمني القيم والمبادئ والأخلاق إلى من لا ينفصل اسمي عن اسمه أبدا و إلى مصدر الدعم والعطاء و ينبوع الأمل إلى "أبي الغالي" حفظه الله و أدامه الله تاج على رأسي دائما وأبدا، وإلى الصدر الدافئ الحنون إلى من تذكرني بالدعاء في ليلها ونهارها إلى من لا أجد لها كلمات تعبر عنها أو توفيها حقها إلى "أمي الغالية" أطال الله لنا بعمرها وكتب الله لها دوام الصحة والعافية.

*الى مسندي و سندي و اتكائي عمقي و قوتي و ملكي و مملكتي و ضلعي الثابت الذي لا يميل اخي محمد امين حفظه الله.

*الى القناديل المضيئة من كانوا قوتي وقت ضعفي إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي اخواتي سمية ليندا إكرام و اميرة

*الى عمتي الحنونة الغالية على قلبي حفظها الله و اطال لنا بعمرها وجعلها سندا لنا في حياتنا

قاوس سارة

شكر وتقدير

قال الله تعالى ﴿ لئن شكرتم لأزيدنكم ﴾الآية07 سورة إبراهيم

وقول الرسول عليه الصلاة و السلام من لم يشكر الناس لم يشكر الله رواه الترمذي

فالشكر أولا لله العلي العظيم الذي وفقنا على إتمام هذا العمل المتواضع، بحمده سبحانه وتعالى

مدنا بوافر الصحة لإتمامه كما أتقدم بجزيل الشكر و عظيم الامتنان للأستاذ " بالعايب بلقاسم "

على إشرافه على هذا البحث و الذي رافقني طيلة إنجازه بتوجيهاته و ارشاداته و نصائحه

الصارمة و القيمة و ملاحظاته السديدة جزاه الله كل خير و اطال الله بعمره إلى كافة أساتذة

كلية العلوم السياسية و الحقوق بجامعة الشهيد زيان عاشور.

بالجلفة حفظهم الله وسدد خطاهم وجعلهم الله ذخرا للجامعة كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان

لكل من قدم يد العون لإتمام هذا البحث من قريب و من بعيد خاصة الى امل اختي و ابنة

خالي الغالي والشكر موصول لكل الاداريين و الطلبة بجامعة الجلفة عامة و كلية الحقوق و

العلوم السياسية خاصة.

المقدمة

مقدمة:

إن موضوع التنمية من المواضيع المطروحة بكثرة خاصة وأنها استطاعت فرض نفسها على الفكر العالمي خاصة خلال النصف الثاني من القرن العشرين وهذا يعود الى تلك الأزمات و المصائب التي أصابت العالم إبان الحروب العالمية خاصة ما خلفته الحرب العالمية الثانية من تغيرات و إحداثيات ولعل كثرة الاستقلال الوطني من جهة و من جهة أخرى التوسع الاشتراكي من خلال كل هذه التغيرات التي طرأت، وجدت ارهاصات وبدايات التخطيط على مختلف الأصعدة سواء كان على الصعيد الوطني أو الدولي وهذا التخطيط يشمل قضايا من مجالات و جوانب مختلفة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية في بعديها الوطني و المحلي، إضافة إلى التنمية الحضرية و تنمية المجتمع الريفي وغيرها.وهذا يعود الهاجس الذي شكلتنه
التنمية خاصة لدى للقيادة السياسية لمختلف الدول تحديدا بعد الحرب العالمية الثانية
، ما أدى إلى تكثيف الجهود في الابحاث و كذا الدراسات في مختلف العلوم خاصة العلوم الاجتماعية بفروعها المختلفة فكان ذلك دافع لتركيزها و إسقاطها الاضواء و بقوة على المنظور التنموي، سعيا من أجل بناء الدولة الوطنية لان غالبية دول العالم الثالث تخلصت من الاستعمار و هذا ما جعلها تنمي و تحاول جاهدة في نمو و ازدهار مجتمعاتها إلا أن نمط التنمية المتبع اختلف من دولة الى أخرى؛ وذلك راجع للاختلاف الأيديولوجي لمختلف قيادات دول العالم الثالث إلى أنه مع نهاية الثمانينات شارفت هذه الدول من أجل تغير اتجاهها و مسارها التنموي، وعليه بدأ التفكير في نماذج جديدة في العملية التنموية؛ إلا أن المتفق عليه أنه لا يوجد تنمية شاملة من دون تنمية محلية، التي تتخذ من المجتمع المحلي كأفق و في بقية المجالات سواء كان اجتماعياً، ثقافياً، واقتصادياً، وذلك من أجل النهوض و التغلب على الصعوبات و المتاعب و انقاص اعباءها و التخلص من المتاعب اليومية، وهذا الأمر بالضرورة يحتاج الى جهاز اداري محلي مؤهل و منتخب متمكن و يستطيع تأطير الجهود المحلية في اطار النموذج التنموي الوطني؛ وان هذا الأمر الذي لابد أن يكون وفق تناسق و انسجام بين المجالس المحلية وارادة المجتمع المحلي التي تتجسد في بنية هذه المجالس بالصالحيات بوجود التخصصات المطلوب.

و منه فالتنمية عامة و التنمية المحلية خاصة من المواضيع التي شغلت مركزا مهم وسط الميادين المختلفة في مختلف البلدان و كونها مهمة لذلك حظيت بالاهتمام خاصة على مستوى البحوث

العلمية و كذا الدراسات، لمختلف الدول على مستوى المجالات السياسية والاقتصادية أو على مستوى البحوث العلمية الأكاديمية، حيث و وجدت التنمية المحلية كبديل استراتيجي هام لمعالجة الخلل التنموي خاصة مما تعانيه البلدان النامية بشكل عام، خاصة فيما يتعلق بتغيرات التي تطرأ على دور الدولة، وكذا تداخل و تعلق التنمية المحلية بالعوامل الداخلية هذه العوامل التي يمكن السيطرة عليها و التحكم فيها أكثر من العوامل الخارجية.

و قد نجد العديد من المنطلقات مرتبطة بهذا الصياغ ولها نفس التوجه معه من بينها : تحقيق استغلال افضل للموارد وذلك بالنظر إلى كل الخصوصيات للتنمية المحلية، الحكم الراشد، تحقيق التوازن وغيرها . و هذا ما يجعلنا لإعداد هذا البحث في ذات الموضوع

أهمية الموضوع :

تكمن أهمية هذا العمل التحولات التي طرأت على المجال السياسي و كذا المجال الاقتصادي تزامن مع ظهور مفاهيم الدولة الحديثة التي تقوم في أساسها على سيادة القانون و النظام الديمقراطي اضافة على أهمية الاهتمام والتركيز من أجل معالجة مشاكل التنمية المحلية، خاصة فيما يتعلق بالمشكلات التي تحد عن إسقاطها على أرض الواقع الاجتماعي كون أن هذه المواضيع تهتم بمشاكل المواطنين لذلك لابد من الاهتمام بهكذا موضوعات.

اهداف الدراسة: إن هذه الدراسة تهدف إلى معرفة النقاط الأساسية والكشف عنها، إضافة إلى معرفة مدى تأثير المخطط البلدي من أجل التنمية المحلية

الإشكالية العامة : إذا كانت الدولة تهتم بالتنمية بنوعيها، هذا لأنها تعاني جملة من المشاكل و الصعوبة هذه التي تكمن في عدم التناسق و التجانس وذلك فيما يتمثل في الموارد و المهام فرضت عليها من أجل تحقيق التنمية المحلية، وأن هذا الخلل الذي يصيب الدولة هو نتيجة لجملة من العراقيل و الصعوبات قد تكون من مقترحات اقتصادية أو قد تكون من خلال ذلك النظام السياسي الذي تقوم الدولة بتبنيه من خلال هذا نطرح السؤال العام :

كيف يحقق التخطيط البلدي التنمية المحلية؟

وتتفرع من هذا الإشكال العديد من التساؤلات الفرعية. لابد من معالجتها هي الأخرى:

ماهية التنمية وما مفهوم التنمية المحلية

مقدمة

حدود الدراسة :

الإطار المكاني عبارة دراسة نظرية لأن التنمية المحلية لا يمكن أن تكون لها دراسة ميدانية وذلك راجع لصعوبات التي تحد عن تحقيقها وكونها لا تقتصر على مكان معين وهذا يجعل التشابه عائق الإطار الزماني وفقا للأطر الزمن 2020_2021

الدراسات السابقة :

قد تناولت هذه الدراسة واعتمدت على مجموعة من الدراسات السابقة للعديد من الرسائل الجامعية والكتب مختلفة وملاحق من الجريدة الرسمية الجزائرية ومن

القوانين الجزائرية.

منهجية البحث :

لكي نتمكن من إعداد هذه المذكرة اعتمدنا على المسح المكتبي، وهذا من أجل الوقوف على ما تناولته الكتب والمؤلّفات في هذا الموضوع وكذا ما توصلت إليه الدراسات والابحاث العلمية الأكاديمية غيرها من الملتقيات والجرائد والدوريات والمجلات و كذا المواقع الالكترونية، ولقد اعتمدنا على مناهج مختلفة وذلك ما يتماشى و طبيعة الموضوع خاصة فيما يتعلق بالفصول المنهج الوصفي التحليلي والذي في مجمله يقوم على جمع البيانات والمعلومات والآراء ثم يقوم بتفسيرها وتحليلها من كلياتها إلى جزئياتها لفهم طبيعة الموضوع.

- قمنا بوضع مقدمة تشمل الموضوع ككل بالاضافة الى فصلين بدايتهما تمهيد ونهايتهما خلاصة عن الفصل ومضمونهما مبحثين في كل مبحث مطالب مختلفة وفي النهاية وضعنا خاتمة تتضمن نتائج واقتراحات متعددة.

خطة البحث:

مقدمة عامة تشمل الموضوع ككل ثم قمنا بتقسيم البحث الى فصلين

الفصل الاول :الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية في الجزائر

المبحث الأول: مدخل الى التنمية

المطلب الأول: مفهوم التنمية وعناصرها

المطلب الثاني: ابعاد التنمية

المطلب الثالث: مقومات التنمية

المطلب الرابع: مستويات التنمية

المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية

مقدمة

المطلب الأول: مفهوم التنمية الحلية وتطورها التاريخي
المطلب الثاني: مبادئ واستراتيجيات التنمية المحلية
المطلب الثالث: اهداف التنمية المحلية
المطلب الرابع: خصائص التنمية المحلية
الفصل الثاني: وقد تضمن التنمية المحلية من منظور محلي) المخطط البلدي(PCD)
مبحثين المبحث الأول الذي كان عنوان: ماهية المخطط البلدي للتنمية ومراحل تسييره به مطالب
المطلب الاول: مفهوم المخطط البلدي واهميته (PCD)
المطلب الثاني: العمليات المعنية بتسيير المخطط البلدي (PCD)
المطلب الثالث: مراحل تحضير المخطط البلدي للتنمية (PCD)
المطلب الرابع: تسيير المخطط البلدي للتنمية (PCD)
المبحث الثاني: البلدية كأداة لتطبيق المخطط البلدي
المطلب الأول: مفهوم البلدية وتطورها
المطلب الثاني: إدارة البلدية
المطلب الثالث: دور البلدية في التنمية المحلية
-وفي الأخيرقد اختتمنا هذا البحث بخاتمة تضمن إيجابيات على الإشكالية المطروحة إضافة الى الوصول الى جملة من النتائج.

الفصل الأول:

الاطار المفاهيمي للتنمية المحلية في الجزائر

تمهيد :

لم يذكر مصطلح التنمية المحلية في الادبيات الاقتصادية فالمنظرون كانويركزون في ابحاثهم ودراساتهم على النمو الاقتصادي الا انه و بعد مفارقات التي ظهرت في المجتمعات كون النمو قد تحقق دونان يتحقق التخلص من الفقر اذ عجزت الدول عن تحقيق التنمية الاجتماعية بسبب ضخامة و اختلاف ميزات المناطق في البلد الواحد عندها تبلورت فكرة التنمية هي ارتقاء المجتمع و الانتقال به من الوضع الثابت الى وضع اعلى و افضل و ما تصل اليه من حسن لاستغلال الطاقات التي تتوفر لديها و الموجودة و الكامنة و توظيفها لذلك سنتطرق في هذا الفصل الى مبحثين يوضحان ما يلي :

المبحث الأول : مدخل الى التنمية .

المبحث الثاني :ماهية التنمية المحلية.

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للتنمية المحلية في الجزائر.

المبحث الأول: مدخل الى التنمية .

المطلب الأول: مفهوم التنمية و أهميتها.

التنمية كأي مفهوم من المفاهيم تتعدد فيه الراء و تختلف و تتنوع وذلك راجع لاختلاف النظريات و الاتجاهات المتعددة ويعود هذا إلى اختلاف[1]وجهات المفكرين والعلماء ، هذ ما أدى إلى ظهور العديد من الآراء والأفكار المفاهيم المتعلقة. بالتنمية إلى أن التشابه بالرغم من وجود الاختلاف و تعدد وجهات النظر إلى أن النقطة المشتركة و المتشابهة تكتم في تغيير حياة الإنسان من أجل تحسين أوضاعهم من السيئ إلى الافضل و هذا على مختلف الجوانب الاقتصادية الاجتماعية و التكنولوجية و غيرها .

ا/ مفهوم التنمية:

كأي فكر أو كأي مفهوم قد اختلفت تصوراته و أفكاره باختلاف الآراء فالتنمية تنتقل من مفهوم لآخر و ذلك نتيجة اختلاف تأثير العوامل سواء كانت عوامل اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو حتى أدبية و هذا ما أدى إلى مفاهيم عديدة و صيغات متنوعة لمفهوم التنمية في مجملها تقوم على جوانب و عوامل و أسس و مشاكل متنوعة و مختلفة عن بعضها البعض و اهتمامها دليل على ذلك لأنها تهتم بمسائل مختلفة ، ومنه يتبين لنا أن مفهوم التنمية هو مفهوم متداخل يتداخل عدة جوانب بل هو مركب من علاقات عدة لذلك تعددت المصطلحات و تداخلت بمفهوم التميمة و اصبحت لها صلة بالتنمية ، و قد نجد بعض متخصصين و المهتمين بهذا المجال يرون أن المصطلحات التي لها صلة بالتنمية أصبحت تحيل نفس المعنى بالتنمية والعكس صحيح ، و من بين المصطلحات الشائعة في مجال التنمية نذكر أهمها في ما يلي :

التخلف Backwardness : برز مصطلح التخلف بعد الحرب العالمية الثانية اي بعد سنة 1954، مع حصول عدد كبير من البلدان المستعمرة على الاستقلال ، وذاع استعماله و كثرت الاكتتابات حوله إبتداءا من خمسينيات القرن العشرين و تجمعت خلال فترة قصيرة ألاف المقالات و الابحاث حول موضوع التخلف ذاهبة في كل اتجاه و منطلقة من محطات مختلفة و

1.مدحت محمد ابو النصر، **التنمية المستدامة مفهومها أبعادها مؤشراتها**، المجموعة العربية للتدريب و النشر، الاسكندرية، 2017، ص66.

منظورات متنوعة لدرجة صار يصعب معها تعريف هذا المفهوم و توضيح نظرياته [1] و تشير العديد من الكتابات و التي ترتكز على ضرورة الاهتمام بعامل وحيد لتحقيق التنمية ومناهضة التخلف ، وكان العامل الاقتصادي هو القاسم المشترك دائما والامكن التدخل لا يعني التخلف متعلق بالركود الاقتصادي وحسب بل يشمل ابعاد وجوانب مختلفة باختلاف انواعها السياسية و الثقافية والدينية و الاجتماعية و النفسية و الصحية و العلمية و التكنولوجية وغيرها من المجالات ، ومنه فإن التخلف تعبير عن حالة التدهور العام و الركود الشامل في كل هذه الجوانب ، حيث نجد من خصائصه مايلي[2] :

* انخفاض مستوى الدخل.
* ارتفاع نسبة و ضعف مستوى الأمية.
* سوء مستوى و التغذية .
* انخفاض المستوى الصحي.

مفهوم التطوير : Development

ويعني إجراء تعديلات كلية أو جزئية في مجال من المجالات المجتمعية أو المعنوية بحيث يتم الانتقال أو التغيير من وضع لآخر أفضل منه ، وبالتالي فإن التطوير يعني التقدم أي التحسين الكمي والنوعي في مجال أو أكثر من المجالات المجتمعية وعلى المستويات الكلية أو الجزئية. ويشمل التطوير أو التقدم الحالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلمية والإدارية وغيرها ، كما يكون التطوير على المستوى الكلي للمجتمع أو على مستوى منظمة أو قطاع محدد[3]

التحديث والحداثة Modern And Modernization :

ويعني مواكبة التطورات و المستجدات ومراعاة الظروف والأشياء والمعايير السائدة في أي مجال من المجالات في فترة زمنية معينة. ويميل مفهوم التحديث إلى جلب رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية) تجهيزات تكنولوجية ، سلع وأنماط. استهلاكية ...الخ) وهو لا يشير في الحقيقة الى تنمية [3] و من خلال هذا لا يمكن إصدار أي حكم خاصة الحكم الذي يتعلق بالحداثة بنجاحها أو فشلها أو القول بمدى إيجابيها أو سلبياتها لأن الأمر مجرد محاولة تتبع الزمن على خط المستقبل وهذا ما يقابل العصرنة .

---

[1]محمد عبد الفتاح، محمد عبد الله، **تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية** ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، مصر ، 2006، ص 18.

[2].مدحت ابو النصر، ياسين مدحت محمد ، **مرجع سابق** ، ص 66 .

[3].نائل عبد الحافظ العوالمة ، **إدارة التنمية : الأسس – النظريات – التطبيقات العلمية** ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان - الأردن ، الطبعة الأولى ، 2010 ، ص 33 - 34.

مفهوم النمو الاقتصادي :

إن مصطلح النمو الاقتصادي قد ظهر مع ظهور التحليل الاقتصادي بداية من النظرية الكلاسيكية ، و قد دام مدة زمنية طويلة مع عدم مراعاة نوعية الدولة من ناحية اذا كانت دولة متطورة بخلاف ذلك[1].

إن كل دولة بل كل مجتمع من المجتمعات سعى جاهدا إلى السعي والبحث عن الكيفيات و الطرق و الأساليب و كذا الأسباب التي من خلالها يتمكن من زيادة كمية السلع والخدمات التي يتم إنتاجها من طرف الوحدات و المنشآت الاقتصادية.

التي تكون هي الأخرى هذه الأخيرة التي لابد أن تعمل على زيادة منتجات وكذا تحقيق أقصى معدلات الأرباح التي تمكنها من تراكم رؤوس الأموال وهذا يؤدي إلى رفع الاقتصاد و بالرغم من اختلاف الآراء و تعدد وجهات النظر ، نجد أن معظم الآراء تصب في قالب واحد كونها تتفق على أن "النمو الاقتصادي في مضمونه يعني وجود تلك الزيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product (GDP) ، أو الدخل الوطني الإجمالي (GNI Gross National Income) والذي يؤدي الى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[2] . و هنا نجد تعريف لسيمون كوزنتس S. Kuznetsلمفهوم النمو الاقتصادي على أنه : "الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية للسكان ، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الانتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية و الايديولوجية التي يحتاج الأمر اليها [2].

ويميل هذا المصطلح إلى حصر مفهوم التنمية في الجانب الاقتصادي بدرجة كبيرة جدا دون الاهتمام بالجوانب الأخرى والتي تؤثر في التنمية أيضا ، ومن أهم مظاهر النمو الاقتصادي التي يمكن ان نجدها هي :

- زيادة في قيمة الدخل القومي وكذا الفردي.

[1]عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان بن سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسن العصرية ،بيروت- لبنان، الطبعة الاولى، 2014، ص 17

[2].عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان بن سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسن العصرية ،بيروت- لبنان، الطبعة الاولى، 2014، ص 17

- توفر السلع والخدمات المتنوعة بأسعار مقبولة وبكميات وفيرة.
- انخفاض معدلات البطالة ومعدلات التضخم.
- تطوير التكنولوجيا وزيادة البحوث من أجل استخدامها في النمو الاقتصادي، ويجب ان يصاحبها وجود.
- تعديلات مؤسسية واجتماعية وثقافية ...الخ.
- تحقيق معدلات مرتفعة في الإشباع والرفاهية لأفراد .
- تحقيق معدلات مرتفعة في الإشباع والرفاهية لأفراد المجتمع.

إن النمو الاقتصادي والذي يصاحبه زيادة في متوسط الدخل الفردي لا يمكن ان يعبر بشكل كاف عن حدوث تنمية ، لذا فإن التنمية أشمل واكبر من ذلك ، لأنه يمكن الوصول الى نمو اقتصادي سريع بينما يوجد هناك تباطأ أو انعدام في عملية التنمية لعدة أسباب [1].

و من اللافت للنظر أن تحليل مفهوم النمو ذاته ، كما تم تعريفه ، و استخدم من الناحية النظرية والرسمية على مدى السنوات الثلاثين الماضية يكشف عن عدم كفاءته الأساسية في تأسيس سياسة اقتصادية تجاه الدول النامية أو تطبيقها.

6-التنمية الشاملة Comprehensive Development :

يعتبر مفهوم التنمية الشاملة أكثر قبولا من المفاهيم الأخرى لأنه أكثر توازنا و واقعية حيث أنه ينظر إلى التنمية كنظام شامل لكافة الجوانب المجتمعية و يعالج جانبا واحدا فقط في المجتمع مثل المفاهيم الأخرى والتي معظمها حصرت العملية التنموية في الجانب الاقتصادي و أهملت الجوانب الأخرى.

وتوجد بعض الكتابات التي تنظر الى التنمية الشاملة على اساس أنها الجمع بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية بحيث ان كل منهما شرط لتحقيق الاخر[2].

1احمد كبداني، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية**- دراسة تحليلية وقياسية-، اطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص 17. 2 - محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل** –دراسة حالة الجزائر-، اطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 05.

[2] StéphanieTreillet, L'économie du développement de Bandoeng à la mondialisation, Armand Colin, paris-France, 2eme édition, 2008, p 9

وهو ما أدى بالباحثين لتقديم تعريف يضم المساواة والتحول الاجتماعي Equality and Social Change جنبا الى جنب مع النمو الاقتصادي وطرح شعار اعادة التوزيع مع النمو، فعرفها سيزر "بأنها عملية التخفيف من الفقر و الفوارق و البطالة " كما عرفها كلارك بأنها "عملية تغيير تمكن الشعب من الأخذ بزمام مصيره وتحقيق غايته بتطوير البنية الأساسية وتحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وتخفيف وطأة الفقر .

وحقيقة ان مفهوم التنمية الشاملة يتضمن كافة الجوانب المجتمعية كنظام معقد و مفتوح و كامل و ديناميكي أي ان التنمية الشاملة هي عملية الانتقال امن مرحلة الاخرى أكثر تقدما من مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والعلمية والثقافية والتكنولوجية والبيئية ويعطي مفهوم التنمية الشاملة اهتماما متوازنا لكافة جوانب التنمية المجتمعية و ابعادها المادية و المعنوية[1]

إن التعرف على مفهوم التنمية الشاملة يمكن أن يغنينا عن إعطاء مفهوم آخر للتنمية ، لأنه كما اشرنا هو المفهوم الواقعي والمقبول الذي يمكن أن يطلق على التنمية فعندما نتكلم عن التنمية فإننا نقصد بها الشمولية وهو ما ذهب اليه كل من علي خرابشة والدكتور محمد محمود ذنيبات من خلال اعتبار التنمية على أنها "جهد شامل ومتكامل يهدف الى تحقيق نقلة نوعية وتغيير في مختلف نواحي الحياة " [2] كما عرفها د. الكردي : " انها هدف عام و شامل لعملية ديناميكية تحدث في المجتمع [3] و تتجلى مضاهرها في تلك التغييرات البنائية والوظيفية التي تصيب مكونات المجتمع وتعتمد هذه العملية على التحكم في حجم ونوعية الموارد المادية والبشرية للوصول الى اقصى استغلال ممكن بهدف تحقيق الرفاهية المنشودة للغالبية العظمى من افراد المجتمع ولكن هذا لا يمنعنا من الإشارة إلى عدة كتابات حاولت إعطاء مفهوم للتنمية من وجهات نظرها ، والتي من أهمها مايلي :

---

[1]نعيم الظاهر، **دراسات في الواقع العربي: التنموي– الاقتصادي – الاجتماعي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، الطبعة الأولى، 1998، ص 101 .

[2]حنان عبد القادر محمد خليفة، **التخطيط الإقليمي ودوره في التنمية المحلية "دراسة مقارنة"** ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة - مصر،2016 ،ص 98.

[3]نائل عبد الحافظ العواملة، **مرجع سابق**، ص 36.

- **حسب Baldwin Meier** : هي "عملية يزداد فيها الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة عبر عن التقدم"

- **حسب نيكولاس كالدور Nicolasskaldor :** فهي "مجموعة من اجراءات وسياسات وتدابير معتمدة موجهة لتغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي تهدف في النهاي الى تحقيق زيادة سريعة و دائمة في متوسط الدخل الحقيقي الى فترة محددة من الزمن و يستفيد منها الغالبية العظمى من الافراد .

- التنمية هي زيادة محسوسة في الإنتاج و الخدمات شاملة و متكاملة و مرتبطة بحركة المجتمع مستخدمة الأساليب العلمية الحديثة في التكنولوجيا و التنظيم و الادارة[1]

- التنمية محصلة الجهود العلمية المستخدمة لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية و الشعبية في مختلف المستويات لتعبئة الموارد الموجودة أو التي يمكن إيجادها لمواجهة الحاجات الضرورية وفقا لخطة مرسومة و في ضوء السياسة العامة للمجتمع. -التنمية هي العملية المرسومة لتقدم المجتمع كله اجتماعيا و اقتصاديا و ثقافيا و المعتمدة بأكبر قدر ممكن على مبادرة المحلي و اشتراكه ، واكتشاف لموارد المجتمع و تنميتها و الاستخدام الأمثل لها من اجل بناء الطاقة الإنتاجية القادرة على العطاء .

- التنمية إجمالا ، تشمل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وتتفاعل كل هذه العناصر مع بعضها البعض بشكل جدلي .

-ويعرف جونار ميردال التنمية بأميردال التنمية بأنها " تحرك النظام الاجتماعي بكليته إلى الأعلى كما يعرفها اخرون انها "انبثاق ونمو كل الإمكانات الموجودة الكامنة في كيان معين بشكل كامل ، شامل ومتوازن سواء أن هذا الكيان فردا ، جماعة أو مجتمع"

الفرع الثاني: عناصر التنمية.

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن التنمية تحتوي على مجموعة من العناصر، أهمها:

البداية التاريخية لمفهوم التنمية:

[1]. جمال زيدان، **ادارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع**، دار الامة للطباعة و النشر والتوزيع ، الجزائر ، 2014، ص 15 .

[2] - منال طلعت محمود، **الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي** ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية مصر، 2003 ، ص23.

إن أول اهتمام بموضوع التنمية يعود في الأصل إلى عالم الاقتصاد الأمريكي الشهير "آدم سميث" و كان ذلك في كتابه الذي عنون "بحوث حول طبيعة وإثبات ثروة الأمم" والذي نشره في عام 1776 حمل هذا الكتاب بين دفتيه مواضيعّ النمو والتطور الاقتصادي بما يشبه ذلك التنمية ، مع تقديمه لجملة من العناصر الكفيلة بإحداث التنمية تتمثل أساسا في إحداث تغير.هيكلية وتقدم تقني وسياسة للتراكم واقتصادية تقوم على أساس تحقيق النشاط الإقتصادي ، هذا كله بهدف خدمة الطبقة البرجوازية الذي أسس لها آدم سميث آنذاك فكلما ربحت هذه الطبقة التي في أساسها قائمة على المنافسة الحرة يهمل الاقتصاد بذلك قضية التخطيط و التنمية[1].

لكن عادت قضية التنمي على سابق عهدها في عام 1944 وذلك لما جاء في تقرير اللجنة الاستشارية للتعليم في دولة بريطانيا حول ماجاء عن التربية الجماهيرية ، من خلال هذا قامت الفكرة التي تدعو على الاهتمام بنسق المجتمع القومي وهذا يعني وجوب التركيز و تسليط الضوء على النسبية المجتمعية المحلية ، وهذا يعود من أجل قضية التعليم اي تعليم الآبناء و تنمية قدراتهم من أجل إحداث التغيير الاجتماعي ، وكذا فيما يخص الجانب الاقتصادي[2].

المفاهيم الحديثة للتنمية :

قد تختلف وجهات النظر و الآراء وهذا ما كان على اختلاف المفكرين في اعطائهم لمفهوم جامع مانع للتنمية وذلك راجع لإختلاف مدارسهم،إلا أننا نجد أن مفهومها الحديث كما جاء حسب الأستاذ علي غربي

« في أن التنمية عملية معقدة شاملة تضم جميع الجوانب مع عدم إهمال الجوانب النفسية و البيولوجية ، ذلك لفهم السلوك الإنساني بالدرجة الأولى و الدوافع التي تربط الأفراد وما يقومون به من علاقات وما يترتب عنه ذلك من أنظمة تتداخل تفاعلاتها في جوانب المجتمع المختلفة » [3]

ذلك لفهم السلوك الإنساني بالدرجة الأولى و الدوافع التي تربط الأفراد وما يقومون به من علاقات وما يترتب عنه ذلك من أنظمة تتداخل تفاعلاتها في جوانب المجتمع المختلفة » [4]
و نجد أيضا تعريف الأستاذ "منير محمد حجاب"إن التنمية من الناحية الحضارية تعني تغييرا اساسا في كل

أنماط الحياة السائدة، ويتبع هذا بتغيير نوعي وكمي في صور العلاقات الاجتماعية في كافة النشاط البشري

[1]الزوهير رجراج، **التنمية المحلية في الجزائر- واقع وآفاق-**، اطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2012-2013، ص 04.

[2] Anouar Abdel-Malek, et autres ,Clés pour unestratégie nouvelle du développement, Les éditionsouvriéres, France, 1984, p 31

[3]نعيم الظاهر، **مرجع سابق** ، ص 101

[4]نعيم الظاهر، **مرجع سابق** ، ص 101

في المجتمع ". وليس هذا التعريف وحسب فهناك أيضا تعريف للأستاذ :محمد شفيق والذي مفاده « أن التنمية عمليات مخططة و موجهة تحدث تغييرا في المجتمع لتحسين ظروفه و ظروف أفراده من خلال مواجهة مشكلاته، و إزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانية و الطاقات لتحقيق النمو و التقدم »

المطلب الثاني : ابعاد التنمية .

المؤكد أن للتنمية أبعاد عدة و مختلفة فيما بينها كما أن لها أهداف أكثر من مجرد كونها عملية انتقال من نمط إلى نمط آخر ، و التي يمكن ذكرها كالتالي :

البعد الاقتصادي هذا البعد الذي يرتكز على الجانب المادي للتنمية ، و الذي يعني الزيادة في الحجم السلعي كذا الخدماتي و حجم استثمار رؤوس الأموال لكافة الحالات و المجالات الاقتصادية إضافة إلى الزراعية و حتى الصناعية و المالية و التجارية.

وذلك وفق معدل نمو اكبر من حجم السكان والتنمية الاقتصادية هي أيضا تغيير نظام الإنتاج و الهيكل الاقتصادي للمجتمع ، بمعنى الزيادة و التوسيع في الإنتاج و السلع و الخدمات ، و تشجيع حركة رؤوس الأموال و التجارة الدولية [1]

هذا البعد الاقتصادي الذي يعتبر الأساس الركيزة الأولى التي يعتمدها الكثير من الدول خاصة تلك الدول النامية ، لأنها تعتقد أنه هو المحرك الفعال و المقوم الأول لمختلف النشاطات إذ بفضله نجد الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة لذا فإن معظم هذه الدول تركز عليه وعلى بقية الجوانب الأخرى للتنمية و الجانب الاقتصادي كثيرا تركز عليه السياسات و نجدها تخطط و تضع من أجل النهوض بمجتمعاتها.

ا/ البعد الاجتماعي :

يركز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على الإنسان يشكل جوهر التنمية و هدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ، ومكافحة الفقر و توفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع و توفير الديمقراطية ، من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرارات بكل شفافية[2]

[1].جمال زيدان، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر"بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع"**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 72014م، ط1.ص.16،14

[2] محمد منير حجاب، **الإعلام والتنمية الشاملة**، دار الفجر ، القاهرة(مصر)

ب/ البعد السياسي :

و يرتكز البعد السياسي للتنمية على العلاقات والنظم والسياسية وكذا تدعيم البناء السياسي لدولة والمجتمع ، بحيث يجب العمل على تكوين الثقافة وتقويته والزيادة في ترابطه وتماسكه في اتجاه متبادل بين التعددية ، و يتأتى هذا من و الديمقراطية و السياسية واستمرارها و رسوخها لدى المجتمعات من خلال ضمان الحرية خلال مشاركة أعضاء المجتمع في النشاط السياسي وضمان حق الاقتراع لأكبر عدد ممكن من الأفراد وتوفير إمكانيات أثيرهم في اتخاذ القرارات [1]

عن طريق إنشاء هيئات ومؤسسات جديدة مع تغيير بناء التمثيل السياسي كلما أمكن، وهو ما يؤدي الى الرضى و ذلك لتحقيق هذه الأغراض وغير ذلك من عمليات وجوانب المشاركة في الديمقراطية.

4- **البعد الثقافي:** لا يجب أن يترك الجانب الثقافي عرضة للتغيرات التلقائية و إنما يجب أن تكون هناك استراتيجية منظمة هدفها تطوير الإنسان فكريا وخلقيا و روحيا و اعداده اعدادا متكاملا من اجل تحقيق تنميته وتنمية مجتمعه والوفاء بحاجات واحتياجات مجتمعه ، ولتحقيق ذلك لابد من تطوير الأنظمة التربوية قطريا وقوميا تطورا يقوم على التخطيط العلمي السليم الذي يدرس مشاكل المجتمع من كافة النواحي ويقدم العلاج بطرق علمية صحيحة تستند على إجراءات البحوث والدراسات والمشاركة الواسعة للمعنيين على كافة المستويات مع إتاحة الفرصة للقدرات الفردية[2].

[1] سليمان الرياشي، التنمية الإجتماعية "دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية (مصر)،1993م، ط1،ص. 19 .

[2] بادر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الأهلية للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2003، ص 189.

المطلب الثالث: مقومات التنمية .

من أجل أن تصبح التنمية ذات فاعلية وذات صدى لابد أن تتوفر على جملة من المقومات و لعل أهم هذه المقومات ما يلي :

التخطيط التنموي الشامل على مستوى أو عدة مستويات مكانية وبجهد جماعي تعاوني جاد تستخدم فيه أدوات و وسائل فترة زمنية متعددة تحقق استغلال أمثل للموارد الطبيعية والبشرية الكامنة والمتاحة وبشكل يعمل على إحداث التغيير المطلوب الحياة المختلفة لمنع حدوث أي آثار سلبية ناتجة والمرغوب في المجتمع ، مع توجيه وضبط ومتابعة لهذا التغيير في جوانب ، فالتخطيط المنظم والمدروس يعمل على الوصول إلى الأهداف عنه وإبقاءه ضمن دائرة التغيير المرغوب والمنشود 1ولأن التخطيط الذي يكون منظم و كذا محكم و المدروس بطريقة جيدة نجده يسعى إلى الوصول إلى الأهداف كونه يعمل بدقة أكبر خاصة من خلال تنظيم الجهود و تحديد مسؤوليات المتدخلين في العمل التنموي.

ا- التخطيط التنموي الشامل :

تخطيط الخطوة الأولى على طريقة التنمية ، وتتمثل فعالياتها في عدد من الخطوات المتسلسلة والمترابطة وتشكل عملية كالتالي :

* إجراء الدراسات التفصيلية والمسحية للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة والكامنة وتحديد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المختلف .

* تحويل المشكلات إلى أهداف محددة وقابلة للقياس وكذلك رسم السياسة.

* إعداد الإطار العام للخطة التنموية بوضوح.

*تحديد البرامج والمشاريع المراد تنفيذها لتحقيق الأهداف وكذلك تحديد الفترة الزمنية اللازمة لذلك .

* المالية ورصد الموازنات اللازمة لتنفيذ البرامج والمشاريع الاحتياجات و تقدير

قانون الخطة وإقرارها بشكل رسمي من قبل الدولة وتحديد هيئات التخطيط المسؤولة عن

تنفيذها و اصدارها ومتابعتها.[1]

* مراجعة الخطة بشكل نهائي و تفصيلي.

* تنفيذ البرامج والمشاريع حسب الخطة وبمشاركة المجموعات المستهدفة[2]

- **التعليم:** تشير الأدبيات الفنية والاقتصادية الى التوسع العالمي في العلوم ودوره في التنمية الاقتصادية-التكنولوجية المحلية، وتقليديا هي من نهجان على الدور التقني والاقتصادي للعلم في التنمية ، الأول يعتبر العلم كمحدد للتحديث المجتمعي الشامل نظرية الحداثة في حين أن الثاني يعتبر العلم كأداة للسيطرة مدرسة التبعية وبفضل ظهور نماذج أكثر تفصيلاً عن دور العلم في التنمية ، ظهر تمثيل أكثر دقة ، حيث تفترض النماذج أن العلم هو مؤسسة عالمية تلعب دوراً متزايد الأهمية في جميع مجتمعات العالم تقريبا.

ادارة التنمية : تحتاج التنمية الى إدارة فعالة على المستويين المركزي والمحلي تعمل وفقا لمعايير كفاءة وأساليب تسيير متطورة ولا ينجح هذا الأمر إلا بتوفر عنصر التنظيم بين مختلف مستويات الإدارة من خلال توزيع المهام والمسؤوليات و تفعيل الاتصالات ، وكذا توفر مجموعة من الشروط أهمها :

- قدرات المواءمة والتكيف مع البيئة الداخلية والخارجية.
- المرونة والاستعداد لتقبل أفكار جديدة والقدرة على استيعابها
- مهارات استخدام التكنولوجيات الحديثة
- القدرة على تنمية المجتمع[3]
- إن نجاح الهيكل التنظيمي في إدارة التنمية بطرق وسائل حديثة وشفافة له الأثر البارز في نجاح التنمية عند مختلف الدول.
- الانفتاح والتعاون الإيجابي بين الدول المختلفة في كافة الثنائية و الجماعية التي تعزز احتمالات التنمية عموما.

---

[1] عثمان محمد غنيم، **مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي** ، دار صفاء للنشر والتوزيع، الاردن، ط 1998 ،ص21/23 .

2Bo Göransson, Claes Brundenius , L'université en transition "1- L'évolution de son rôle et des défis à relever "

[3] . نائل عبد الحافظ العوالمة ،مرجع سابق ص39

المطلب الرابع : مستويات التنمية .

هناك مستويات للتنمية سواء كان ذلك على المستوى المحلي أو المستوى الوطني ، كما يوجد من يشير إلى التنمية القومية تتحدد المستويات الخاصة عندما يتعلق الأمر بالتنمية على مستوى الوطن العربي بأكمله ، غير أنه تقل المحاولات في هذا الأمر خاصة وان كل دولة عربية تضع خطتها التنموية بمعزل عن الدول الأخرى.

ا/ التنمية المحلية:

هناك مستويات للتنمية سواء كان ذلك على المستوى المحلي أو المستوى الوطني ، كما يوجد من يشير إلى التنمية القومية تتحدد المستويات الخاصة عندما يتعلق الأمر بالتنمية على مستوى الوطن العربي بأكمله ، غير أنه تقل المحاولات في هذا الأمر خاصة وان كل دولة عربية تضع خطتها التنموية بمعزل عن الدول الأخرى التنمية المحلية إن التنمية المحلية تتعلق برفع مستوى الحي والقرية والمدينة في جميع الجوانب من اقتصاد واجتماع وثقافة وتنظيم أمور الحياة ، وذلك بالإيعاز إلى السلطات المحلية كي تبحث عن الإمكانات والموارد والطاقات الكامنة وتشجيعها على للأسباب تحمل مسؤولياتها ضمن خطة وطني التالية[1]:

- .التنمية عملية في للمشاركة و كذا المواطنين حفز.
- .المحلية الإدارة دعم.
- .من اللامركزية الاستفادة.
- .المناطق بين التكامل إمكانيات بروز.

[1] نعيم الظاهر، **مرجع سابق** ، ص 105 - 106 .

ب/التنمية الوطنية:

منذ الخمسينيات تم ولادة علم أو نظام جديد عرف باقتصاديات التنمية لرعاية الدول حديثة الاستقلال ، وكان قلق العديد من الاقتصاديين هو تقدير مستويات التنمية ، أو بشكل أدق تقدير عدم المساواة في التنمية في مختلف البلدان ومقارنتها ، وبالتالي تعددت الخطط والنماذج المختلفة وتشكلت معها وصفات التنمية ، غير أن التصنيف الذي يعتبر كمرجع هو الذي يعبر بشكل عام عن حالة التنمية وبالتالي فهناك دول متقدمة ، دول نامية ، ودول متخلفة[1]وحتى يمكن للدول المتخلفة عن ركب التنمية تحسين وضعياتها و اللحاق بالدول المتقدمة وجب عليها اعتماد خطة تنموية شاملة من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف التنمية الوطنية وهي[2]

- زيادة الناتج المحلي ، وهذه الزيادة تعني الزيادة في الدخل القومي.
- زيادة فرص العمل ، لإنها هدف اقتصادي اجتماعي لان القضاء البطالة فيها لقضاء على المشاكل.
- تطوير المناطق المحلية اجتماعيا وتوزيع الأنشطة الاقتصادية على هذه المناطق وفق ما يلائم كلا منها، وتطوير الأرياف لمحاولة الحد من الهجرة من الريف إلى المدينة.
- ترشيد الاستهلاك بحيث يتم تقليل الواردات وتصحيح الميزان التجاري ، فإذا ما تم تخفيض الاستهلاك من الكماليات وتخفيض استيرادها فإن وضع الميزان التجاري يميل لصالح الدولة.

التنمية القومية :

و المقصود بالتنمية القومية الخطة التي تشمل جميع الوطن العربي في جميع القطاعات، هدف رفع مستوى الحياة في الوطن العربي ، ورفع معدل الدخل ليصل معدل دخل الفرد في الدول المتقدمة تدريجيا [3] وقد وضعت الأقطار العربية خططا تنموية كل على انفراد ، وبلغت الاستثمارات المستهدفة في هذه الخطط خلال فترة (1970 – 1980) حوالي 340 مليار دولار و لكنها ارتفعت إلى في الضعف تقرير الخطة الخماسية التي تلتها(1981- 1985) إلى

---

[1]. MatoukBelattaf, Economie du dévloppement , Office des publications universitaires , Algérie , 2010, p36.

[2].نعيم الظاهر، **مرجع سابق** ، ص 106- 107

[3] **نفس المرجع** ص:108

731 مليار دولار كان نصيب الدول غير النفطية حوالي 150 مليار دولار والباقي للدول النفطية وشبه نفطية وتهدف التنمية العربية إلى

- القضاء على التبعية السياسية ، الاقتصادية .والعسكرية.
- تنمية الموارد البشرية والقوى العاملة.
- زيادة الإنتاج العربي في قطاعات الصانعة الزراعة والميادين الأخرى لزيادة معدل دخل الفرد وتحقيق الأمن الغذائي.
- إقامة مراكز البحث العلمي والتكنولوجي للاعتماد على .الذات و يبدوا أن الضعف في التنسيق العربي في المسار التنموي واستمرار القطرية وغياب الخطة التنموية العربية الموحدة، جعل الوطن العربي ضمن الدول النامية ، وزاد من التبعية الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية مع أنه كان بإمكانه السير نحو الأمام فيما لو اتفقت أقطاره لوضع خطة تنموية تدفعه إلى مصاف الدول المتقدمة.

المبحث الثاني:ماهية التنمية المحلية :

المطلب الأول : تعريف التنمية المحلية وتطورها التاريخي.

تشير الكتابات العديدة في مجال التنمية منذ الحرب العالمية الثانية إلى أن مفهوم التنمية لم يعد يركز على جانب معين ، بل أصبح عملية مجتمعية متعددة الأبعاد والجوانب،تنطوي على الية وجذرية فالهياكل الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية والسياسية والإدارية على أن يسير ذلك كله بشكل متوازن تماما مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع ثمار تلك التنمية أي تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي.

وفي إطار هذا التطور في فكر التنمية ، فقد ظهر وتطور أيضا مفهوم التنمية المحلية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث حظيت المجتمعات المحلية باهتمام كبير في معظم الدول النامية كوسيلة فعالة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى القومي. واذا كانت الجهود الحكومية تمثل عاملا مهما لتحقيق التنمية المحلية ، فان الجهود الذاتية بالمشاركة الشعبية لا تقل أهمية في هذا المجال ، بما تنطوي عليه من مساهمة المواطنين في صنع وتنفيذ مشروعات التنمية المحلية

ا/ تعاريف التنمية المحلية :

اهتم العديد من الباحثين في الموضوع بإعطاء تعريف للتنمية المحلية ، وبحكم اختلاف وجهات النظر السياسية والاقتصادية والاجتماعية للباحثين فإننا نجد العديد من التعاريف المختلفة ، والتي من أبرزها:

تعرف على أنها "حركة تهدف الى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع على أساس من المشاركة الإيجابية و بناء مبادرة المجتمع فان لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها و استثارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة

او عرفت بانها : "مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية ، وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا فيكل المستويات عمليا وإداريا"[1]

العمليات التي تتظافر فيها جهود الأهالي مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وللعمل على تكامل هذه المجتمعات في حياة الامة وتمكينها من الإسهام إسهاما كاملا في التقدم القومي[1]

وأشار عبد الباسط محمد حسن على أن التنمية المحلية تهدف الى احداث تغييرات اقتصادية واجتماعية وثقافية مقصودة عن طريق الاستفادة من الطاقات والإمكانيات الموجودة بالمجتمع و الاعتماد على جهود المحلية والتعاون بينها وبين الجهود الحكومية في تنفيذ البرامج الموجهة نحو تحسين الاحوال المعيشية للأفراد على أن يأتي هذا التعاون نتيجة فهم واقتناع لا نتيجة فرض وإلــزام .

فمفهوم التنمية المحلية يقوم على عنصرين رئيسيين ، الأول يركز على المشاركة الشعبية التي تقود الى مشاركة السكان في جميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يحيونها معتمدين على مبادراتهم الذاتية اما العنصر الثاني فيهتم بتوفير مختلف الخدمات

[1]مريم احمد مصطفى ، **التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث** ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية 1997، ص 224 – 225

ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع الاعتماد على النفس وعلى التشاركية في اتخاذ القرارات.

ب/ تطور مفهوم التنمية المحلية :

تشير الكتابات العديدة في مجال التنمية منذ الحرب العالمية الثانية إلى أن مفهوم التنمية لم يعد يركز على جانب معين بل أصبح عملية مجتمعية متعددة الأبعاد والجوانب ، تنطوي على تغيرات هيكلية وجذرية في الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية والسياسية والإدارية على أن يسير ذلك كله بشكل متوازن تماما مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع ثمار تلك التنمية أي تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي[1].

وتنمية المجتمع له معاني متعددة مترابطة ببعضها البعض لمختلف الجماعات والنظم والهيئات التطوعية وهيئات الطوائف ، فهو يرتبط بتنظيم المجتمع المحلي و حل مشاكل المجتمع المحلي وتنظيم الحوار و المساعدة المتبادلة والمساعدة الذاتية وكذلك بالتعليم الاجتماعي والاقتصادي والقومي والإقليمي وبالتنمية الريفية[2] ، ولقد ظهر هذا المفهوم في أعقاب الحرب العالمية الثانية واستخدم لأول مرة عام 1945 في مؤتمر اشردج والذي عقد لمناقشة موضوع التنمية الاجتماعية والذي فضل استخدام تنمية المجتمع دلالة على تلك الحركة الاجتماعية الرامية إلى تحسين المجتمع وتوضيح مصطلح تنمية المجتمع بانتشار دولي ، في واقع الأمر منذ أن تبناه مؤتمر كامبردج والذي عقد عام 1948وكان هذا المؤتمر قد نظم بواسطة المكتب الاستعماري البريطاني لمناقشة بعض الامور المتعلقة بالمستعمرات الافريقية وقد فضل (مؤتمر كامبرج) استخدام مصطلح تنمية المجتمع "التعليم العام" للدلالة على تلك الحركة الهادفة الى النهوض المجتمعات بمبادىء من سكانها حتى ولو لم يتخذ هؤلاء السكان تلك المبادىء ، حيث يتطلب الأمر استخدام أساليب فنية لإيقاظ واستثارة تلك المبادأة[3].

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية طبع- نشر- توزيع، مصر، 2001، ص 12.

[2] منال طلعت محمود ، **مرجع سابق** ، ص 25.

[3] منى جميل سلام، مصطفى محمد علي، **التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية- مصر، 2015 ، ص 20

مطلب الثاني: مبادئ واستراتجيات التنمية المحلية .

يمكن أن تقوم التنمية المحلية على واحدة أو أكثر من السياسات والاستراتيجيات التي توجه السلوك والجهد التنموي في مختلف المجالات و على كافة لمستويات المحلية والقومية ، وتنبثق السياسات والإستراتيجيات الملائمة من البيئة المحيطة بالخطط والبرامج التنموية ، حيث أنها لا تأتي من فراغ تنطلق من الواقع العملي وما فيه من خصائص اقتصادية وسياسية واجتماعية وإدارية وغيرها. كما أن لكل مجتمع خصوصياته وإمكاناته الوفيرة أو المحدودة ، وبالتالي لابد من تبني الاستراتيجيات والسياسات التنموية الملائمة للظروف والبيئة المحلية والقومية المترابطة[1] ويستحسن أن لا يتم استيراد استراتيجيات وسياسات تنموية من مجتمعات مختلفة وتطبيقها في مجتمعات أخرى لا تتشابه فيها الظروف و الامكانات ولا تتطابق مع الواقع ، وقد اثبتت التجارب فشل العديد منها بحكم الاختلاف الواضح في البيئة المحلية و المجتمع ، وبالتالي فإن الاستراتيجية المختارة تتوقف على عديد الاعتبارات اهمها[2] :

- طبيعة الظروف عند بدأ التنمية من حيث التخلف .
- نوع الحكم السائد و درجة الاستقرار السياسي ونوعية الادارة.
- شكل الجهاز الحكومي .
- طبيعة النظام الاقتصادي.
- نوعية التركيب الطبقي.
- حجم المناطق الريفية والحضرية.

ومن أهم الاستراتيجيات او السياسات التي تقوم عليها التنمية المحلية يمكن أن نجد :

1-التخطيط المركزي والتنفيذ المحلي:

وهذا من خلال قيام الحكومة المركزية بوضع الخطط الملائمة لكافة أقاليم الدولة وتكليف جهات محلية بتنفيذ هذه الخطط أو الالتزام بها .

2-المشاركة المتوازنة:

وتكون هذه المشاركة في الجهود التنموية وبمختلف مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم والرقابة المستمرة ، وقد تكون هذه الاستراتيجية ملائمة في حالة توفر إمكانات محلية جيدة بما فيها القدرات البشرية والوعي الاجتماعي والسياسي وتوفر المصادر المالية وغيرها.

3- اللامركزية في التخطيط والتنفيذ للجهود التنموية:

وقد تكون هذه الإستراتيجية ملائمة في مراحل متقدمة من التنمية القومية الشاملة ، حيث قد تظهر أسباب عملية وفكرية وسياسية تدعو لذلك ، فعندما يتعقد المجتمع وينمو ويتطور بدرجات عالية وعندما تتوفر الإمكانات المحلية المناسبة قد يكون مثل هذا التوجه اللامركزي عمليا وناجحا.

إن بلورة استراتيجية في عملية التنمية المحلية مهم جدا من أجل وضع مسار تنموي سليم بحيث يمكن التحكم فيه وتقييمه ومراجعته في حالات فشله أو قصوره ، وكلما كانت هذه الإستراتيجية أو السياسة نابعة من البيئة المحلية كلما كان ذلك فرصة للنجاح أكثر إن إستراتيجية التنمية المحلية هي إحدى المكونات الهامة في أي عملية تخطيط لتنمية المحلية حيث أنأي إستراتيجية للتنمية المحلية لابد أن تشكل إحدى مكونات لخطة إستراتيجية واسعة على نطاق المجتمع المحلي ويمر التخطيط الاستراتيجي للتنمية المحلية بخمس (05) مراحل هي[1]:

-المرحلة الاولى: تنظيم المجهود من خلال تطوير فريق ادارة شبكة لربط الشركاء المعنيين.

ويعتمد تحقيق نجاح التنمية الاقتصادية المحلية على وجود جهود جماعية للقطاعات العامة الحكومية و قطاع أنشطة الأعمال خاصة ولقطاعات المنظمات الغير حكومية والمتمثلين في المنظمات التي ترتكز على قاعدة أهالي المجتمعات المحلية مثل النقابات الحرفية

-المرحلة الثانية : اجراء تقييم لمدى القدرة على المنافسة.

إن معرفة إطار الاقتصاد المحلي يعتبر هاما في مساعدة ذوي الشأن و وضع الاستراتيجيات للمستقبل ، وسيعمل تقييم أولي على استخدام ما تتوفر من معرفة كمية ونوعية ، ومهارات وغيرها من الموارد لتساعد على تحديد الاتجاه الاستراتيجي الذي ينبغي أن يسلكه الاقتصاد المحلي ، وهذه المعلومات سترشد إلى إيجاد مشروعات وبرامج التي من شأنها ان تبني روح المنافسة .

[1]نائل عبد الحافظ العواملة، **مرجع سابق**، ص 157.

ـالمرحلة الثالثة: ايجاد استراتيجية التنمية المحلية.

كما هو الحال في خطط استراتيجية التنمية للمدن الشاملة ، فإن الغاية من إستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية هي أن تتحقق منهجية شمولية لتحقيق التنمية المحلية ، فعلى المهنيين في الحكومات المحلية وذوي الشأن الرئيسيين أن يدركوا التوازن بين الاحتياجات التنموية الاقتصادية مع المتطلبات البيئية والاجتماعية.

المرحلة الرابعة : تنفيذ استراتيجية التنمية المحلية .

ما يسير التنفيذ للإستراتيجية هو وجود خطة واسعة تنفيذية، والتي بدورها تسيرها خطط عمل مشروعات منفردة وتبين خطة التنفيذ ما هي الدلالات بالنسبة للموازنة ، والموارد البشرية والدلالات المؤسسية والاجرائية ، وبالتالي هي نقطة الاندماج لكل المشروعات والبرامج في إطار استراتيجية ما للتنمية المحلية.

ويتم التنفيذ من قبل الهيئات والجهات المعنية و وفق الخطة الزمنية المرسومة وبناء على الأولويات ، وعادة ما تشترك أكثر من جهة في عملية التنفيذ ، لذلك لا بد من القول أن فرص النجاح مرتبطة بالتعاون بين هذه الجهات والمؤسسات المعنية ، والتنسيق ضروري من أجل سيرورة الاجراءات بدقة [1]

ـالمرحلة الخامسة: مراجعة استراتيجية التنمية المحلية

باعتبار ان الإطار الزمني لإستراتيجية التنمية المحلية عادة ما يكون 05 سنوات ، فلا بد أن تجرى مراجعة لإستراتيجية التنمية المحلية على الأقل مرة واحدة في السنة ، ولا بد أن تستخدم في هذه المراجعة مؤشرات متابعة وتقييم مثبتة وسابقة للاقتصاد المحلي وللموارد المتاحة في مجهود تنفيذ الإستراتيجية ، ولا يجب أن تغطي عملية المراجعة المدخلات ، والمخرجات والتأثيرات فحسب بل أيضا عملية التنفيذ ، ومستويات المشاركة ، و ديناميات الأحوال المحلية المتغيرة والعلاقات الاقتصادية و السياسية المتغيرة في الاقتصاد المحلي في إطار الإقليم أو في إطار الأسواق الوطنية الدولية[2].

[1] منى جميل سلام، مصطفى محمد علي، **مرجع سابق** ، ص 26 - 27

[2] .عثمان محمد غنيم ، **مرجع سابق**، ص 110 - 111: بتصرف

المطلب الثالث :اهداف التنمية المحلية

تسعى التنمية المحلية الى معالجة التخلف والتفكك وحل المشاكل الاجتماعية ورفع مستوى معيشة ألمجتمع وجعل المجتمع يعيش حياة تليق به للانتفاع بإمكانياتهم و مواردهم في اطار تهيئة طاقاتهم و قواهم للعمل الجماعي الموجه لإحداث التغيير الاجتماعي المنشود ، أي إحداث تغيير مقصود في حياة الناس الاقتصادية والاجتماعية1و من الاهداف التي سنذكرها في هذا الموضوع ما يلي :

1- **اشباع الحاجات الأساسية للأفراد**:

إشباع الحاجات الأساسية للأفراد هو الهدف الرئيسي الذي تناضل من أجله الشعوب ، ولن يتأتى ذلك إلا عند قيام الدولة بدورها العادل في هذا الميدان خاصة من خلال توفير الخدمات العامة الأساسية في مختلف المدن والقرى والمناطق التي يشملها إقليم الدولة عموما ، ويتضمن ذلك كافة انواع الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية والتنظيمية والزراعية والاتصالات والمياه والكهرباء والطرق وغيرها ويؤمل أن يسهم توفير الخدمات بمستوى الكمية ونوعية كافية في الحد من الهجرة الريفية إلى المدن والتجمعات المركزية الكبرى[1].

2- **تحقيق الذات والشعور بالانتماء للإنسانية**:

لا تسعى التنمية المحلية إلى تحقيق الهدف المادي فحسب ، بل إن تحقيق الذات والشعور بالإنسانية هو هدف معنوي جوهري ويؤثر بشكل كبير في التنمية المحلية ، لأنها ترتبط بالإنسان و من خلال التأثير في سلوكياته وتغييرها نحو الإيجاب ، وعليه فإن تحقيق الذات تكون بالعمل الذي يجعل من المواطن يشعر بالاعتزاز والانتماء للمجتمع المحلي ، ويتأتى ذلك من خلال :

- اكتساب المواطنين الاتجاه الى المبادأة لحل المشكلات .
- ازدياد مقدرة المواطنين على تنظيم انفسهم عند التحرك لحل مشكلات مجتمعهم ، وبذلك يساعد المواطنون على ايجاد التنظيمات الذاتية التي تتخذ شكلا يساعدهم على العمل لخدمة مجتمعهم والتوصل إلى أهدافهم المرغوبة.

[1]منال طلعت محمود ، **مرجع سابق** ، ص279.

- تعود المواطنين على تحمل المسؤولية الاجتماعية إذ أن مشاركتهم الفعالة من اجل تقدم المجتمع تساعد في الخروج من دائرة السعي من اجل تحقيق مضاحلهم فقط.
- تدريب المواطنين على ممارسة التقويم الموضوعي من واقع العمل الميداني ، إذ أن المناقشات التي تتم في الاجتماعات واللجان ، والمشاركة في تتبع تنفيذ المشروعات وتقويمها يساعد على ممارسة المواطنين للتقويم الذاتي والموضوعي.[1]

3-تقليل التفاوت بين الأفراد :

تقليل التفاوت هنا يكون في توزيع الدخول والثروات ونصيب الفرد منها ، بحيث يجب تحقيق نمو متوازن يراعي اعتبارات الكفاءة الاقتصادية في توزيع الموارد والتكافؤ الاجتماعي في توزيع ثمار التنمية ، كما يجب التركيز أكثر على المناطق الريفية للقضاء على عوامل الطرد ، والحد من الهجرة إلى المناطق الحضرية ولتضييق الفجوة الداخلية بين الريف والمدينة ، وهذا من خلال تشجيع مزيد من الاستثمارات الجديدة وزيادة مشاركة القطاع الخاص،كما يجب اعطاء دفعة أكثر إلى المناطق الواعدة المتميزة بالموارد لحل مشكلة التكدس السكاني ، وبصفة خاص.

المطلب الرابع :خصائص التنمية المحلية .

خصائص التنمية المحلية يمكن حصر أهم خصائص التنمية المحلية في ما يلي:

1-الشمولية:بمعنى ان التنمية المتكاملة يجب أن تغطي برامجها كافة مجالات احتياجات المجتمع الصحية والاقتصاديةوالتعليمية والأسرية والترويجية والعمرانية ...، ولجميع فئات المجتمع من رجال ونساء وأطفال وشباب وكبار...[2]

وهناك العديد من البرامج والمشروعات المتكاملة التي يمكن الاسترشاد بها في العمل على التنمية المحلية و هي:[3]

برامج تعليمية وتشمل :

- إنشاء فصول لمحو الأمية لتعليم القراءة و الكتابة .

---

[1]منال طلعت محمود، مرجع **سابق** صفحةً 01

[2] فؤاد بن غضبان، **مرجع سابق**، ص 41

[3]محمد سيد فهمي، **تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة، المكتب الجامعي الحديث**، الإسكندرية - مصر، 1999، ص195-

- التوسع في إنشاء المدارس الكافية لمراحل التعليم المختلفة .

برامج اجتماعية وتشمل :

- إنشاء دور الحضانة لرعاية أبناء الأمهات العاملات.
- إنشاء مشروع للأسر المنتجة لمساعدة الأسر في زيادة دخلها.
- تشجيع المواطنين على إنشاء المشروعات الاجتماعية بالجهود الذاتية.
- تشجيع المواطنين على الحد من السلوك الاستهلاكي وزيادة الادخار.

برامج صحية وتشمل :

- تكوين مراكز لتنظيم الأسرة وتنظيم الندوات لتوعية السكان بأهمية تنظيم الأسرة.
- التوسع في إنشاء المستشفيات العامة ومراكز رعاية الأمومة والطفولة.
- التوعية بالعادات الصحية السليمة والنظافة والوقاية من الأمراض.

برامج ثقافية وتشمل:

- تنظيم الندوات والمحاضرات التي تتناول أسس التربية ومناقشة الأحداث الجارية.
- إنشاء مكتبة عامة لتشجيع المواطنين على الاطلاع والثقافة.

برامج ترويجية وتشمل :

- إنشاء نادي يجمع فئات المجتمع على شغل وقت فراغهم بطريقة اجتماعية سليمة.
- تنظيم الرحلات الترفيهية للمواطنين لتقوية العلاقات بينهم.

برامج عمرانية وتشمل :

- توفير المساكن الصحية المناسبة لأهالي المجتمع .
- توفير مرافق الخدمات العامة كالمياه والصرف الصحي والكهرباء .....الخ .
- تشجيع الشباب على المشاركة في مشروعات الخدمة العامة كتمهيد وشق الطرقات وإنشاء الحدائق ورعايتها وزرع الأشجار وحملات النظافة العامة.

1- **التوازن**: لا يعني التوازن إهمال جانب من جوانب مجالات أو برامج التنمية المحلية وإلا نفى شرط الشمول ، و إنما يعني تحديد معدلات الاستثمار في كل مجال بالنسب الملائمة ، حيث إن اقتضى الأمر في ظروف ما زيادة جرعة الخدمات التعليمية أو الصحية أو

الاقتصادية أو المرتبطة بالأطفال ...، وتعديل نسب هذه البرامج أو درجة الاستثمار فيها بالنسبة لغيرها تحقيقا للتوازن الذي يتطلبه تحريك التنمية في مجتمع ما، كما يتناول التوازن أيضا دور المجهودات الحكومية و الغير الحكومية[1]

2-**التنسيق**: إلى جانب خاصيتي الشمول والتوازن ، فإن ذلك يتطلب قدرا مناسبا من التنسيق لمنع التداخل بين البرامج وتحديد الأدوار وتوقيتها على ضوء وضوح أهداف عملية التنمية.

[1]فؤاد بن غضبان، **مرجع سابق** ، ص 42

خلاصة الفصل الاول:

نستخلص موضوع التنمية و التنمية المحلية على انه يحظى باهتمام دول العالم لذلك قمنا في هذا الفصل بإعطاء نظرة عامة حول التنمية عناصرها ابعادها و المقومات التي تجعل التنمية اكثر فعالية بالإضافة الى مستوياتها كما اننا تطرقنا الى التنمية المحلية و التي تعتبر عملية مهمة جدا في تطور المجتمعات و ذلك من خلال عرض مبادئها و استراتيجياتها و خصائصها ايضا حتى بالنسبة الى الاهداف التي تحققها التنمية المحلية

الفصل الثاني:

التنمية المحلية من منظور محلي PCD

(المخطط البلدي).

تمهيد :

ان الوصول الى تحقيق الاهداف التنموية المخططة يتطلب وجود منظومة ادارية متكاملة هدفها تحقيق التنمية و ذلك عن طريق الجانب المالي والذي يتوفر عند الدول التي تشارك من خلاله في نجاح المخططات و البرامج التنموية على مستوى الولايات و البلديات و سنتطرق في هذا الفصل الى التنمية المحلية من منظور محلي و الذي يعرف بالمخطط البلدي للتنمية المحلية PCDاذ انه يعتبر من العوامل المهمة التي ساهمت في تحسين وتطوير مشاريع البلديات حيث تتشكل فيه لامركزية التخطيط بهدف تحقيق التنمية المحلية الشاملة هذه الالية تسير و تنفذ من طرف الوالي ومصدر تمويلها مقيد ضمن الميزانية العامة للدولة و على هذا الاساس تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين وهما

- **المبحث الاول** ماهية المخطط البلدي للتنمية و مراحل تسييره
- **المبحث الثاني :** البلدية كأداة لتطبيق المخطط البلدي

الفصل الثاني: التنمية المحلية من متطور محليPCD(المخطط البلدي)

المبحث الأول : ماهية المخطط البلدي للتنمية و مراحل تسييره

المطلب الاول : مفهوم المخطط البلدي PCD

المخطط البلدي للتنمية والذي يعتبر عامل اداة مهمة بالنسبة للبلديات من أجل تحسين وتطوير مشاريعها التنموية، و فيه تتجسد اللامركزية التخطيط بهدف تحقيق التنمية المحلية الشاملة على إقليمها والتي تم فئة المجتمع المحلية بشكل خاص إذا فهذا البرنامج يعتبر حلقة مهمة و عامل يجب التركيز عليه جدا في تدخل الجماعات التنمية فبرنامج مفهوم لمخطط البلدي للتنمية (PCD) هو مخطط يقوم بعمليات إحصائية لتحديد و تسجيل مختلف الإمكانات الاستثمارية والمشاريع المتخصصة من اجل تنمية البلديات خاصة ذات المداخيل الذاتية الضعيفة وذلك دون جاوزة اطار المخطط الوطني للتنمية و دون الخروج سواء عليه أو على قرارات قانون المالية لتلك السنة في الباب الخاص بالاستثمار في ميزانية التجهيز للدولة فهو عبارة عن مخطط شامل للتنمية في البلدية وهو أكثر تجسيدا للامركزية على مستوى الجماعات المحلية ، ومهمته توفير الحاجات الضرورية للمواطنين ، ودعم القاعدة الاقتصادية [1]فالبلدية مسؤولة عن تحديد برنامجها التنموي من خلال تحديد الأولويات خاصة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي ويعني ذلك تحديد متطلبات وحاجات السكان وإدراجها ضمن مخططات الاستثمارية المستقبلية حسب الأولوية ،مع الأخذ بعين الاعتبار المشاريع المبرمجة ضمن المخطط القطاعي للتنمية ، وكذا المشاريع الذاتية المدرجة في الميزانية البلدية المحلية، فالتنسيق والتكامل مطلوب بين هذه الصيغ من اجل توفير الجهد والوقت اللازمين لتجسيد اكبر عدد ممكن من المشاريع التنموية[2].

[1].عبدالله لعويجي، أمينة بودراع، **دور الطاقة الشمسية في التنمية المحلية في الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول: البدائل التنموية في الاقتصاديات العربية وترشيد استغلال الموارد في ظل التغيرات الإقليمية الدولية** ، جامعة زيان عاشور، الجلفة-الجزائر، يومي 21 و22 نوفمبر 2012 .

[2]. جمال زيدان ، **مرجع سابق**، ص68.

أهمية المخطط البلدي للتنمية pcd:

تكمن اهميته على انه مكمل للنشاطات المشروع فيها في إطارالمخططات القطاعية غير والمعتمدة من طرف الولاة[1]، يعتبرالمخطط البلدي للتنمية الأداة الأساسية في تطبيق السياسة التنموية على المستوى المحلي، حيث تتميز العمليات المسجلة في هذاالإطار كونها تتم بمساهمة نهائية للدولة، أي من ميزانية التجهيزللدولة، وتحكمها قواعد خاصة على عكس العمليات الأخرى التي تعتمد في تمويلها على مصادر أخرى كالأموال الخاصة للبلدية الاقتطاع لنفقات التجهز وفقا لقانون البلدية.[2] ولقد اعتمدت الدولة هذا النموذج وذلك لخلق نوع من التوازن الجهوي، لأن معظم البلديات لا تتوفر على نفس الإيرادات أو الثروات، أو المؤسسات المنتجة للمداخيل ولا سيما في المناطق الواجب ترقيتها[3] ويتمحور هذا البرنامج حول الأعمال ذات الأولوية في التنمية حيث يشمل على وجه الخصوص عمليات التزويد بماء الشرب والتطهير والطرق والشبكات وفك العزلة [4] وعموما يمكن حصر أهمية المخطط البلدي للتنمية في النقاط التالية:

- تدعيم جهود لامركزية التخطيط عن طريق مساهمة البلديات في إعداد وتنفيذ المخطط.
- المساهمة في إنشاء مؤسسات الانجاز على المستوى المحلي.
- توزيع متوازي للاستثمارات المحلية.
- كسر العزلة الجهوية عن الأرياف .

تكفل البلديات بمشاكلها الخاصة من خلال حصر مجمل المنافع الاقتصادية والاجتماعية المحلية في المخطط البلدي للتنمية فمن خلال هذه المشاريع التي يدعمها هذا المخطط وكذا المبالغ المرصودة لها، يمكن أن ندرج لها مصطلح العدالة في توزيع الثروات الوصول إلى المناطق النائية التي تعتبر مناطق تنعدم فيها ادنى شروط الحياة او ان صح التعبير انها مناطق محرومة، و المساهمة في تزويدها بالاحتياجات الضرورية وتمكينها من تثبيت السكنات في القرى وعدم النزوح من اراضيهم وأنشطتهم الفلاحين و الرعوية،

---

[1]-الشريف رحماني ، **مرجع سابق**، ص 81.

[2]- Ministère des finances, Direction générale du budget, Les actes des séminaires , Algérie, 2012, p 9

[3]-ج ج د ش، مرسوم تنفيذي رقم 98- 227 المؤرخ في 13-07-1998 **يتعلق بنفقات الدولة للتجهيز**، مرجع سابق، المادة 21 .

[4].السعيد بريبش، بسمة عولمي، **التمويل المحلي وأثره على التنمية المحلية في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول : التنمية في الجزائر- واقع وآفاق-**، المركز الجامعي برج بوعريريج-الجزائر، يومي 14 و 15 أفريل 2008 ، ص 5-6

خاصة من خلال فتح المسالك الريفية وإيصال وتدعيم شبكات الكهرباء الريفية، أما في المناطق الحضرية فإن الاهتمام بالتهيئة الحضرية لمختلف الأحياء والشوارع، وتوفير شبكات المياه و الصرف الصحي فيها فهذا يحسن من المستوى المعيشي نظرا الى انه يعتبر أولوية مهمة للمواطنين، و هذه المشاريع تمثل تجسيد المخطط الوطني للتنمية.

المطلب الثاني: العمليات المعنية بتسيير المخطط البلدي للتنمية pcd

كما اشرنا سابقا فإن تحديد رخص البرامج و اعتمادات الدفع لمختلف المشاريع والبرامج يكون موزعا وفقا لمدونة نفقات التجهيز، وذلك من اجل تحقيق عدة أهداف ، وكما ذكرنا سابقا فإن هذه المدونة تحتوي على 9 قطاعات ، 8 قطاعات الأولى يمكن تسييرها وتنفيذها ببرامج ممركزة (pcd) و أخرى غير ممركزة (psd) لذا فإن القطاع الأخير هو القطاع "9 " ويسمى المخطط البلدي للتنمية ، والذي بدوره تندرج ضمنه قطاعات فرعية ، أبواب ، ومواد

نحاول توضيحها حسب كل قطاع فرعي، كما يلي:

القطاع الفرعي "39" الفلاحة والري:

ويمكن من خلاله تسيير و تنفيذ العمليات المحددة في المواد والأبواب المدرجة وهو ما يبينه الجدول التالي :

جدول: رقم (١) يوضح طبيعة العمليات التي يمكن تسييرها بصيغة (PCD) في القطاع الفرعي "39" الفلاحة والري.

الباب	المادة	التسيير و الملاحظات
التزويد بالمياه الصالحة للشرب	1- الانجازات الصغيرة لتعبئة المياه الصالحة للشرب، 2 تخزين، 3- جلب المياه، 4- شبكة التوزيع، 5- معالجة، 6-دراسات، 7-أخرى، 8- بناء محطات لنافورات المياه في المناطق الريفية للسكنات المتباعدة، 9- حجز وتهيئة المصادر	- تسيير و تنفيذ هذه المشاريع يكون بصيغة PCD فقط
البيئة	1- انجاز المفارغ العمومية البلدية) بالنسبة للبلديات التي لم تدعم بمركز للردم التقني	- تسيير و تنفيذ هذه المشاريع يكون بصيغة PCD فقط
شبكه الصرف الصحي	-1شبكة الصرف الصحي، 2- معالجة، 3-دراسات،-4- أخرى،5- إصلاح الشبكات، 6- تجديد	- تسيير و تنفيذ هذه المشاريع يكون بصيغة PCD فقط

المصدر: مدونة نفقات تجهيز الدولة المحينة في ديسمبر 2008

من خلال الجدول نلاحظ أن هاته المشاريع مهمة يمكن تنفيذها من خلال هذا القطاع الفرعي، والذي يركز يتمحور على ثلاث وهي التزويد بالمياه الصالحة للشرب، الصرف الصحي، والبيئة وهي كلها عمليات يؤهل تسييرها وتنفيذها للمجلس الشعبي البلدي، باعتباره الأدري بشؤونه المحلية والنقائص الموجودة في هذه الميادين، وما يلاحظ من خلال المواد التي تقيد ضمنها هذه العمليات هو الاهتمام بجميع التفاصيل التي تخص الحياة اليومية للمواطنين في مجال التزود بالمياه الصالحة للشرب، الصرف الصحي، البيئة، ويعتبر تنفيذ هذه العمليات المدرجة ضمن المخطط البلدي للتنمية كتكملة للمشاريع المدرجة أيضا ضمن المخطط القطاعي للتنمية لأنها تميل و تتميز باهتمامها للمشاريع الصغيرة .

2-**جدول ٢ القطاع الفرعي "49" التخزين والتوزيع:** ويمكن من خلاله تسيير وتنفيذ العمليات المحددة في المواد والأبواب المدرجة وهو ما يبينه الجدول التالي :

الباب	المادة	التسيير و الملاحظات
الأسواق الجوارية	-1دراسات، 2- بناءات جديدة، 3- التهيئة وملحقاتها	- تسيير و تنفيذ هذه المشاريع يكون بصيغة PCD فقط

المصدر: بناءا على مدونة نفقات تجهيز الدولة المحينة في ديسمبر 2008

تم وضع هذا الباب "الأسواق الجوارية"، ضمن القطاع الفرعي للتخزين والتوزيع، على حسب مسار سياسة الدولة في القضاء على التجارة الموازية، والعمل على تنظيم نشاطات التجار ضمن أماكن مجهزة، من أجل الحفاظ على صلاحية السلع المعروضة وكذا صحة المواطن، وقد تم في هذا الإطار إنشاء العديد منها في مختلف الأحياء والبلديات

3-***جدول ٣ القطاع الفرعي "59" - المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية***: ويمكن من خلاله تسيير و تنفيذ العمليات المحددة في المواد والأبواب المدرجة وهو ما يبينه الجدول التالي:

جدول: رقم (٢) يوضح طبيعة العمليات التي يمكن تسييرها بصيغة (PCD)في القطاع الفرعي "59" المنشآت الأساسية الاقتصادية و الإداري

الباب	المادة	التسيير و الملاحظات
الطرق و المسالك (591)	- إنجازات جديدة، 2- ترميم، 3- منشآت فنية، 6الإصلاحات الكبرى اللازمة بسبب التقلبات الجوية، 8أخرى	- تسيير و تنفيذ هذه المشاريع يكون بصيغة PCD فقط
البريد و الاتصال (593)	وكالات و مكاتب البريد	- تسيير و تنفيذ هذه المشاريع يكون بصيغة PCD فقط
مباني بلدية (891)	مقرات البلديات - ملاحق إدارية-اخرى	- تسيير و تنفيذ هذه المشاريع يكون بصيغة PCD فقط

المصدر: مدونة نفقات تجهيز الدولة المحينة في ديسمبر 2008

من خلال الأبواب والمواد المدرجة ضمن هذا القطاع الفرعي، نجد أن طبيعة هذه العمليات المدرجة ضمن الباب 591 وعند إنجازها ستساهم في تحسين الاطار الحضري في المدينة او الريف، فالعمليات المدرجة ضمن الباب 591 "الطرق والمسالك " وعند انجازها ستساهم في تحسين الإطار الحضري في المدينة من جهة، وفك العزلة على المناطق النائية والبعيدة من جهة

أخرى من خلال انجاز المسالك للقرى والمشاتي والتي تسهل من تنقلات سكان هذه القرى، وتعمل على تثبيتهم، خاصة عندما يتم تدعيم هذه العمليات بمرافق مهمة كالملاحق الإدارية والتي يمكن انجازها ضمن الباب 891 "مباني بلدية"، ومكاتب البريد والتي يمكن تسجيل عمليات فيها ضمن الباب 593 "البريد والاتصال"

4-جدول ٤ القطاع الفرعي "69" التربية والتكوين: ويمكن من خلاله تسيير و تنفيذ العمليات المحددة في المواد والابواب المدرجة وهو ما يبينه الجدول التالي:

جدول:رقم (3)يوضح طبيعة العمليات التي يمكن تسييرها بصيغة (PCD)في القطاع الفرعي "69" التربية والتكوين

الباب	المادة	تسيير و ملاحظات
التـــربية و التكـــوين (691)	إعادة البناء ٢- إصلاحات كبرى٣- إعادة تهيئة ٤-تحديد تهجيزات ٥- بناء اقسام دراسية	- تسيير و تنفيذ هذه المشاريع يكون بصيغة PCD فقط

المصدر: مدونة نفقات تجهيز الدولة المحينة في ديسمبر 2008

للبلدية مسؤولية كبيرة في تحسين ظروف التمدرس للتلاميذ، خاصة من خلال انجاز عمليات تتعلق بصيانة وتجديد البناءات المدرسية، كتجديد المساكات، بالإضافة إلى بناء الأقسام الدراسية في المدارس الابتدائية التي تعاني اكتظاظ، وكذا توفير التجهيزات اللازمة التي تساهم في تحسين ظروف التمدرس، كالتدفئة، وغيرها، ومن اجل تمكين البلدية من ممارسة دور فعال في هذا المجال .

5- القطاع الفرعي "79" المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية:

ويمكن من خلاله تسيير وتنفيذ العمليات المحددة في المواد والأبواب المدرجة وهو ما يبينه الجدول التالي:

جدول:رقم 5 يوضح طبيعة العمليات التي يمكن تسييرها بصيغة (PCS)في القطاع كالفرعي "79" المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافي

الباب	المادة	التسيير و الملاحظات
793 التهيئة الحضرية	الطرق-الانارة العمومية- انجاز الحدائق العمومية	- تسيير و تنفيذ هذه المشاريع يكون بصيغةPCD فقط
749 التهيئة و الثقافة	بناء وتجهيز قاعات العلاج – تهيئة و إصلاحات كبرى لقاعات العلاج	- تسيير و تنفيذ هذه المشاريع يكون بصيغةPCD فقط
796 الشبيبة	بناء و تجهيز مخيمات للشباب -نوادي الشباب	- تسيير و تنفيذ هذه المشاريع يكون بصيغةPCD فقط
797 الرياضة	ساحات لعب -ملاعب كبرى جوارية	- تسيير و تنفيذ هذه المشاريع يكون بصيغة PCD فقط

المصدر: مدونة نفقات تجهيز الدولة المحينة في ديسمبر 2008

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن القطاع الفرعي "79" المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، مهم جدا في العملية التنموية بالنسبة للبلدية، فمن خلال المشروعات المدرجة ضمن

الأبواب ، التهيئة الحضرية، الصحة والنظافة، الثقافة والترفيه، الشبيبة والرياضة، والمتعلقة أساسا بتحسين الإطار المعيشي للمواطن من مختلف الجوانب، خاصة الاجتماعية والثقافية والتي تعتبر مهمة جدا لكونها تمس فئة الشباب خاصة، وما يميز هذه المشاريع انها جوارية بالدرجة الأولى و بالتالي فإنجازها يغطي مختلف نقائص المشاريع المدرجة ضمن الصيغ الأخرى والتي تكون في أماكن أكثر كثافة سكانية خاصة في المدن.

المطلب الثالث: مراحل تحضير المخطط البلدي للتنمية (PCD)

نوضح مراحل اعداد المخطط البلدي في مستويين كالاتي :

1.على المستوى المحليي:

تكون العملية متسلسلة كالاتي :

- مراعاة للتوجيهات الحكومية حول الخطة التنموية، تكلف كل بلدية بإعداد مشاريعها التنموية ، حيث يجتمع المجلس الشعبي البلدي و قيامه بتحديد كل ما ينقص و الحاجيات التي تكون على مستوى البلدية سواء للمشاريع المنجزة او التي يتم إنجازها ، مع مساهمة المصالح التقنية للبلدية التي تقوم بتحديد بطاقات تقنية وتقييمية لكل مشروع أو عملية مقترحة من طرف المجالس و التي يراها ضرورية لإنجازها و يقوم بترتيبها حسب الأولويات[1].

- يقوم رئيس البلدية بإرسال مدونة الاقتراحات إلى الوصاية وهي الولاية أو الدائرة حسب عدد سكان البلدية بحيث إذا تعدت 50000 نسمة يصبح التعامل مباشرة مع الولاية، أما البلديات التي تضم عددا دون ذلك تبقى تحت وصاية الدائرة التي تقوم بدراسة ومراجعة ما هو مقترح من طرف المجلس الشعبي البلدي إذ يتم إعادة ترتيب الأولويات حسب ما تراه يتماشى والخطة الوطنية للتنمية، أو حسب ضرورة الحاجة للبلدية كما يمكن حذف أو زيادة بعض المشاريع التي ترى أن لها أهمية في تلك المرحلة.

- بعد مصادقة الوصاية على مدونة الاقتراحات يتم إرسالها إلى مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، أين يتم التنسيق مع مختلف المديريات التنفيذية حول تلك المشاريع المبرمجة، فيتم اعتماد المبالغ المالية لكل مشروع مع تحديد الأولويات حسب الوضعية المالية للولاية أين يمكن تأجيل أو إلغاء

[1]. عثمان عزيزي، **دور الجماعات والمجتمعات المحلية في التسيير والتنمية بولاية خنشلة "دارسة حالة)بلدية قايس و بلدية الرميلة(" ، رسالة ماجيستير، قسم التهيئالعمرانية** ، جامعة منتوري قسنطينة-الجزائر ، 2008 ، ص ص 141- 142.

بعض المشاريع المقترحة كما تقوم الولاية ممثلة في الوالي الذي يرأس المجلس التنفيذي بمناقشة المخطط و النظر في مضمون البرامج من أجل التأكد من مدى اهتمامه بانشغالات واحتياجات المواطنين في البلدية، و ترسل فيما بعد مقترحات البلدية إلى وزارة المالية ليدخل المخطط البلدي في مرحلة جديدة[1]

- **على المستوى المركزي**: وكما اشرنا سابقا وكأي مشروع تجهيز عمومي ممول من طرف الدولة، فانه بعد استقبال وزارة المالية لاقتراحات الولاة، تنطلق على مستوى مصالح المديرية العامة للميزانية. لوزارة المالية ورشات التحكيم بين مختلف ممثلي الولاة مع موظفي المديرية العامة للميزانية، من اجل التوصل إلى تحديد وتقييم الاعتمادات الموجهة لنفقات التجهيز (المشاريع المقترحة) وبعد إعداد مشروع قانون المالية والمصادقة عليه وصدوره، يقوم وزير المالية بتبليغ "رخص البرامج" و "اعتمادات الدفع" إلى الولاة.

[1].كريم يرقى ، **مرجع سابق**، ص 52

ومن أجل إعطاء نظرة عامة على مراحل تحضير المخطط البلدي للتنمية تم انجاز الشكل التالي:

الشكل ١/ يوضح مراحل تحضير مشروع تنموي في اطار المخطط البلدي للتنمية PCD

المصدر : بناءا على: وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية، وجيز مراقبة النفقات العمومية، ديسمبر 2007،ص 260

المطلب الرابع: تسيير المخطط البلدي للتنمية) PCD:

بعد صدور قانون المالية وتبليغ رخص البرامج واعتمادات الدفع من طرف وزير المالية للولاة، وفقا للحالة "ج"، ومن اجل الانطلاق في سير عمليات المخطط البلدي فإنه يلزم القيام بما يلي:

١-تبليغ رخص البرامج إلى الوالي: يخضع برنامج التجهيز العمومي التابع لمخططات البلدية للتنمية، لرخصة برنامج شاملة حسب الولاية، يبلغها وزير المالية بعد استشارة الوزير المكلف بالجماعات الإقليمية [1]فالمقرر المبلغ إلى الوالي من طرف وزير المالية يعبر عن المبلغ الإجمالي لرخصة البرنامج، وتقع مسؤولية توزيع هذا المقرر على الوالي، ومن القواعد الرئيسية للتسيير الصحيح لبرنامج المخطط البلدي للتنمية هي نظام الترميز كما اشرنا سابقا، ويحدد مقرر رخصة البرنامج الشاملة الصادر عن وزير المالية من خلال عدد مكون من ستة (06) أرقام،كالتالي)[2]:

- الموقع الأول والثاني (رقمين): سنة تسجيل رخصة البرنامج.
- الموقع الثالث والرابع (رقمين) : رمز الولاية .
- الموقع الخامس والسادس (رقمين): رقم الأمر)العملية).

وتجدر الإشارة إلى أن رقم العملية هنا يكون فردي، عكس البرامج القطاعية غير الممركزة psd والذي يكون زوجي. والمثال التالي يوضح ذلك:

- 03 28 12 ، وتكون قراءته كالتالي:

ثالث رخصة برنامج لسنة 2012 لولاية المسيلة.

٢-تفريد المشروع من طرف الوالي: بعد تبليغ الوالي بمقرر رخصة البرنامج الشاملة للولاية، يقوم هذا الأخير بتفريد (تسجيل) العمليات، حسب الأبواب والبلديات مع تفضيل البلديات الأكثر حرمانا خاصة المناطق النائية[1]، ولا يمكن أن تعرض نفقات التجهيز العمومي للدولة في إطار المخطط البلدي للتنمية إلا المشاريع أو العمليات التي بلغت النضج الكافي، والذي يسمح في انجازها خلال السنة، مع ضرورة التقيد من جهة أخرى بأحكام القرار الوزاري المشترك المؤرخ[2]في 21 فيفري 2013 المحدد لمعايير تخصيص موارد الميزانية للمشاريع والبرامج المقترحة بعنوان مخططات البلدية للتنمية ايتم تقييد هذه العمليات في الجدول البلدي للتجهيز

[1]- وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية، **وجيز مراقبة النفقات العمومية** ، مرجع سابق، ص72.

[2] Abdelouahab Benboudiaf, Reperes pour la gestion des affaires de la commune, Dar el houda, Algérie, . 2014,p

والاستثمار، وبعد المصادقة عليها من طرف الوالي تبلغ إلى كل من رئيس الدائرة المجلس الشعبي البلدي أمناء الخزينة للولاية والبلدية، مدير الإدارة المحلية والمراقب المالي[1]:

ومن أجل معالجة بعض الاختلالات التي يمكن أن تحدث، فإنه يجوز للوالي بناءا على اقتراح من رئيس المجلس الشعبي البلدي وبعد أخذ رأي المجلس الشعبي التنفيذي ، أن يعدل رخص مقرر التفريد لكل عملية وذلك في حدود رخصة البرنامج الإجمالي المقيدة لفائدة كل باب من البرنامج[1]، و على غرار البرامج القطاعية غير الممركزة psd فإن المقررات التي يصدرها الوالي في ما يخص برامج المخططات البلدية للتنمية تكون على شكل مقرر تفريد لكل عملية حسب كل مسير على مستوى البلديات، هذا المقرر يحتوي على رقم ثابت ورقم تحليلي،كالآتي:

-رقم ثابت : و يحتوي على 9 أرقام يحدد من طرف مصالح الولاية، ويكون كالأتي:

- ستة أرقام الأولى، وتمثل الرقم الثابت لمقرر البرنامج .
- ثلاثة أرقام المتبقية ، وتمثل رقم الأمر العملية التسلسلي الممنوح من طرف الولاية.

والمثال التالي يوضح ذلك: 111 03 28 12 ، وتكون قراءته كالتالي: العملية المفردة رقم 111 من والي المسيلة تبعا لمقرر رخصة البرنامج الشاملة رقم 03 28 12 الصادر عن وزير المالية.

-رقم تحليلي: هذا الرقم يحدد من طرف مصالح الولاية، وهو رمز مكون من 17 رقم وحرف معنونة كالآتي:

1. **الموقع الأول:** حرف يبين نوع البرنامج
2. **الموقع الثاني:** حرف يبين المدة المعنية.
3. **الموقع الثالث:** رقم يبين طبيعة التمويل
4. **الموقع الرابع إلى السادس:** 3 أرقام تبين الباب.
5. **الموقع السابع:** رقم يمثل المادة.
6. **الموقع الثامن إلى الثالث عشر: 6** أرقام تبين رمز المسير للعملية. PCD الموقع
7. **الرابع عشر والخامس عشر:** رقمين يوضحان سنة برنامج المخطط البلدي للتنمية
8. **الموقع السادس عشر والسابع عشر**: رقمين يوضحان رقم الأمر الرقم التسلسلي للعملية

والمثال التالي يوضح ذلك : N.D.5.793.2.262.128.12.13 ، وتكون قراءة الرقم كالتالي:

N- نوع البرنامج عادي .

-Dالفترة المعنية 2010-2014.

- 5: طبيعة التمويل، وهو تمويل

-793 : الباب التهيئة الحضرية –

2: المادة ، وهي الإنارة العمومية ، والموجودة ضمن الباب 793.

262128: الرقم التسلسلي للعملي.

3-***اعتمادات الدفع***: تبلغ اعتمادات الدفع المخصصة لمخططات التنمية البلدية بصورة شاملة بموجب مقرر من وزير المالية ، ويكلف الوالي بعد استشارة المصالح الولائية المختصة بتوزيع هذه الاعتمادات حسب الأبواب والبلديات.

وقد نصت المادة 6 من المرسوم 73-136 المؤرخ في 9 أوت 1973 و المتعلق بشروط تسيير وتنفيذ مخططات البلدية للتنمية أن تبليغ الوالي لاعتمادات الدفع يكون في كل سنة و ابتداءا من السنة المالية. ويتم توزيع اعتمادات الدفع من طرف الوالي حسب البنود والبلديات وإرسالها إلى الأعوان المكلفين بتنفيذ العمليات المختلفة في إطار تنفيذ هذه البرامج، فمقررات الدفع هذه يجب أن تحدد بدقة رقم تعريف البلدية والمبلغ المحدد لها خلال السنة الجارية والذي لا يجب أن يتعدى السقف المحدد لرخصة البرنامج ، ويم توزيع 08 نسخة من مقرر اعتماد الدفع إليك من :

- ✓ نسختين تحتفظ بهما الولاية نسخة لدى مدير الإدارة المحلية، ونسخة لدى مدير البرمجة ومتابعة الميزانية.
- ✓ نسخة ترسل إلى رئيس الدائرة .
- ✓ نسختين لأمين خزينة الولاية .
- ✓ نسخة لأمين خزينة البلدية .
- ✓ نسخة لرئيس المجلس الشعبي البلدي
- ✓ نسخة للمراقب المالي لدى البلدية.

ويجوز للوالي أن يصدر مقررا بسحب الاعتمادات كليا أو جزئيا[1] ، ويبلغ هذا المقرر إلى أمين خزينة الولاية ورئيس

المجلس الشعبي البلدي ، ويخبر المحاسب المنفذ لدى البلدية بتنفيذه، ويحدث هذا الأمر خاصة للعمليات التي يتبين انه عند انجازها سوف لن تحقق الغرض الذي أنجزت من اجله، وهذا يعود أساسا للأخطاء التي تحدث عند إعداد الدراسات والتي تؤثر في سير المشروع من عدة جوانب.

-4الالتزام و الدفع:

أ-الالتزام: نصت المادة 7 من المرسوم 73-136 المؤرخ في 9 أوت 1973 أن يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بالالتزام بالنفقات في حدود رخص البرامج المخصصة لعمليات التجهيز والاستثمار التي يتولى انجازها، ولكن قبل عمليات الالتزام هناك عدة مراحل تتم، نوضحها في ما يلي:

إجراءات منح مقرر التأشيرة للصفقة من خلال الخطوات التالية[2]:

* -إعداد دفتر الشروط للعملية المعنية، والذي يجب أن يحتوي على دفتر البنود الإدارية العامة، دفتر التعليمات التقنية المشتركة، و دفتر التعليمات الخاصة.

*الإعلان عن طلب العروض، والذي يمكن أن يكون في شكل طلب عروض مفتوح،أو طلب عروض مفتوح مع اشتراط قدرات دنيا، أو طلب عروض محدود، وهذا الإعلان يكون في الجرائد اليومية باللغتين العربية والأجنبية، وكذا في النشرة الرسمية لصفقات المتعامل العمومي (pomop)، باللغتين العربية والأجنبية، وتجدر الإشارة إلى انه يمكن للبلدية أن تلجأ إلى تخصيص صفقة لمتعامل متعاقد واحد دون الدعوة الشكلية إلى المنافسة وهذا عن طريق التراضي.

*بعد انتهاء فترة الإعلان، يتم فتح الأظرفة المتعلقة بالعروض من طرف لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض في جلسة علنية، وتجدر الإشارة إلى أن هذه العروض المقدمة من طرف المشاركين، تحتوي على ملف الترشح، عرض تقني وعرض مالي.

[1]- ج ج د ش، مرسوم رقم 73-136 المؤرخ في 09/08/1973 **المتعلق بشروط تسيير وتنفيذ مخططات البلدية للتنمية**، مرجع سابق، المادة11

[2]- ج ج د ش، مرسوم رقم 15-247 المؤرخ في 16/09/2015 **المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام**، الجريدة الرسمية، العدد 50،

*تقييم العروض من طرف لجنة فتح الأطرفة وتقييم العروض، للمترشحين المؤهلين، والذين يمكن ترتيب عروضهم وفقا للأقل ثمنا من بين العروض المقدمة، أو يتم اختيار المتعامل الذي تحصل على أعلى نقطة.

*الاعلان عن المنح المؤقت للعارض الذي تم اختياره من طرف البلدية، وتكون عملية إعلان عن المنح المؤقت في الجرائد اليومية باللغتين العربية والأجنبية، وكذا في النشرة الرسمية لصفقات المتعامل العمومي (pomop)، باللغتين العربية والأجنبية، مع تحديد فترة الطعون، والتي يجب أن يرفع فيها الطعن من طرف المتعاملين المقصين في أجل (10) أيام ابتداءا من تاريخ أول نشر للإعلان عن المنح الموقتة .

*خضوع مشروع الصفقة لمداولة المجلس الشعبي البلدي .

* رقابة لجنة الصفقات البلدية، والمصادقة على مشروع الصفقة، وتتوج هده المصادقة بمنح مقرر التأشيرة في اجل أقصاه 20 يوما ابتداءا من تاريخ إيداع الملف كاملا لدى هذه اللجنة

*منح مقرر التأشير، والتي تكون من طرف رئيس لجنة الصفقات البلدية، وهو رئيس المجلس الشعبي البلدي.

2-بعد تقييد العمليات في إطار المخطط البلدي للتنمية في الجدول البلدي للتجهيز، والمصادقة عليها من طرف الوالي، وبعد استلام المجلس الشعبي البلدي للجدول البلدي، يقوم عن طريق مداولة غير عادية بتسجيله ويكون هذا الجدول بمثابة الوثيقة الأساسية لإنجاز المخطط البلدي

3- بعد عملية التكفل والالتزام لدى المراقب المالي، من خلال تقديم بطاقة التكفل وكذا بطاقة الالتزام مصحوبة بمشروع الصفقة لمؤسسة الانجاز وكل الوثائق الضرورية للتأشيرة عليها، تختتم الرقابة السابقة للنفقات الملتزم بتأشيرة تضمن [1]:

- توفر ترخيص البرنامج أو الاعتمادات المالية.
- تخصيص النفقة.
- مطابقة الالتزام العناصر المبينة في مشروع الصفقة.
- صفة الأمر بالصرف.

4- بعد تأشيرة المراقب المالي، يتم منح الأمر بانطلاق الإشغال لمؤسسة الانجاز

[1]-Ministère des finances, Direction générale du budget, Les actes des seminaries, Op Cit, p 10

ب:الدفع : بعد عملية الالتزام وانطلاق الأشغال، يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بتصفية النفقات والأمر بصرفها تبعا لتدرج الأشغال، وذلك في حدود الاعتمادات المخصصة له[1]، حيث يقوم بإصدار حوالة مرفوقة ومدعمة بوثائق الثبوتية إلى السيد أمين خزينة البلدية وبعد فحصها من طرف هذا الأخير طبقا للقوانين المعمول يقوم بعملية التسديد، وفي آخر كل شهر ترسل بطاقات دفع مرفقة بجدول التخليص إلى أمين خزينة الولاية من أجل التسوية.

تقوم مصالح خزينة الولاية بعد مراقبة بطاقات الدفع والتأكد من مطابقتها لمقرر التسجيل والاعتمادات بتغطية النفقة على أموال الخزينة، وتقوم بعد ذلك بإرسال بطاقات الدفع مرفوقة بجدول تفصيلي وطلب إلى السيد والي الولاية لتسوية التسبيقات و إدراجها انهائيا على عاتق ميزانية البلدية وتجدر الإشارة أنه ووفقا للمادة 12 من المرسوم 73-136 المؤرخ في 09 أوت 1973، انه في حالة رفض رئيس المحلس الشعبي البلدي أو إهماله لتهيئة الشروط الضرورية لإنجاز كل عملية أو استثمار مقيدة بعنوان المخطط البلدي للتنمية، فإنه يجوز للوالي أن يقوم مقامه في ذلك بعد إنذاره، وتحدث هذه الحالات خاصة في حالة وجود صراعات بين رئيس المحلس الشعبي البلدي و النواب ومن اجل عدم عرقلة سير العملية التنموية وتحقيق متطلبات المواطنين فإ الوالي ينوب عنه[2]

5-إغلاق العمليات: من اجل الاطلاع على وضعيات تقدم الأشغال واستخدام الاعتمادات المخصصة لرئيس المجلس الشعبي البلدي

، بالنسبة للعمليات المنجزة مباشرة تحت مسؤوليته، يقوم هذا الأخير بصفة دورية بإعلام الوالي بالوضعية، فيوجه إليه فيفي نهاية كل شهر كشفا حسابيا بالاعتمادات المتعلقة بكل باب، كما يوجه إليه كل ثلاثة أشهر ميزانية مادية ومالية بجميع العمليات المقيدة في قائمة البلدية [1]، وتستمر هذه الوضعية إلى غاية إتمام الأشغال بصفة بصفه نهائية للمشروع، وهذا بعد أن تقوم مؤسسة الانجاز فور انتهاء الأشغال بإعلام البلدية كتابيا بتاريخ انتهائها، ويتم عندئذ القيام بالعمليات القبلية للاستلام، وتدون نتائج هذه العملية في محضر، وبناءا على المحضر تقرر البلدية استلام الصفقة،

[1] - ج ج د ش، المرسوم التنفيذي رقم 09-374 المؤرخ في 16/11/2009 المعدل والمتمم للمرسوم 92-414 المؤرخ في 14/11/1992 **والمتعلق بالرقابة السابقة للنفقات الملتزم بها** ، الجريدة الرسمية ، العدد 67،)19/11/2009(، المادة 07.

[2]- ج ج د ش، مرسوم رقم 73-136 المؤرخ في 09/08/1973 **المتعلق بشروط تسيير وتنفيذ مخططات البلدية للتنمية**، مرجع سابق، المادة08 .

ومن ثم تتم التسوية المالية للعملية[2]، ويقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بإصدار الاغلاق المشروع المعني إن عملية تنفيذ المخطط القطاعي للتنمية تعتبر أكثر تشعبا من المخطط القطاعي للتنمية، بحكم مساهمة عديد الأطراف في تنفيذها بدءا من الوالي، المراقب المالي للولاية، وكذا البلدي، أمين الخزينة للولاية وكذا البلدي، مدير الإدارة المحلية و رئيس الدائرة، بالإضافة إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي وهو ما يتطلب تنسيق بين جميع الأطراف، حيث وبعد تبليغ وزير المالية بمقرر رخص البرامج واعتمادات الدفع، تبدأ عملية التسجيل أو تفريد العملية من طرف الوالي حسب الأبواب والبلديات مع تفضيل البلديات الأكثر حرمانا خاصة المناطق النائية.

المبحث الثاني : البلدية كآداة لتطبيق المخطط البلدي

المطلب الأول : مفهوم البلدية و تطورها

ا-مفهوم البلدية : البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة تتمتع بالشخصية المعنوية و الذمة المالية المستقلة تحدث بموجب القانون هي القاعدة اللامركزية للدولة و مكان ممارسة المواطنة و اطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية للبلدية اسم و إقليم و مقر رئيسيو أملاك عمومية و خاصة وتعتبر اللامركزية هي النظام الذي يقوم على أساس تفتيت وتوزيع سلطات الوظيفة الإدارية في الدولة بين الإدارة المركزية من جهة وبين هيئات ووحدات إدارية أخرى مستقلة ومتخصصة على أساس إقليمي جغرافي من ناحية أخرى، مع وجود رقابة وصائية إدارية على هذه الوحدات اللامركزية واشدها تطبيقا والتي تعتبر من ابرزها البلدي

تعريف البلدية :

حيث تعرف البلدية على انها الجماعة القاعدية الإقليمية السياسية ،الإدارية ،الاقتصادية والثقافية الاساسية، تتمتع بالشخصية المعنوية العمومية التي ينتج عنها الاستقلال المالي وحرية التقاضي ولها نفس الامتيازات والحقوق و الواجبات المقررة للأشخاص[1].

وهناك مجموعة من التعاريف حسب الم ارحل التي مر بها قانون البلدية وهي كالتالي:

أولا: مرحلة قانون البلدية:

عرفت المادة الأولى البلدية بانها "البلدية هي الجماعة الإقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية"

ولاشك ان هذا التعريف يعكس الوظائف الكثيرة للبلدية ومهامها المتنوعة في ظل الفلسفة الاشتراكية.

ثانيا: مرحلة قانون البلدية لسنة: عرف المشرع بموجب المادة الأولى من القانون رقم 21_12 المتعلق بقانون البلدية:" البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي" ولعلى هذا التعريف يعكس تمتع البلدية بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

---

[1]- سامية فقير ،محمد امين لعروم ،**مداخلة بعنوان مدى مساهمة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية في ظل التعديلات الجديدة في الجزائر، الملتقى الدولي الخامس حول الجماعات المحلية في ترقية الاستثمار** ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلومالتسيير،جامعةالبشير الابار هيمي،برجبوعريريج،يومي01و02افريل6102،ص2

ثالثا: مرحلة قانون البلدية وعرفها من خلال المادة الأولى والثانية:" البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة". وعليه نسجل تماثلا كبير ا في تعريف البلدية بين قانون البلدية .

مادة الثانية :"القاعدة الإقليمية اللامركزية ومكان لممارسة المواطنة"

ب/تطور البلدية :

يمكن التمييز بين مرحلتين أساسيتين مرت بهما الادارة البلدية في الجازئر هما المرحلة الاستعمارية ومرحلة الاستقلال. مراحل تطور البلدية : مراحل تطور التنظيم البلدي بالجزائر وهنا يمكن التمييز بين مرحلتين أساسيتين عرفتهما البلدية الجزائرية، وهما مرحلة الاحتلال ومرحلة الاستقلال، وسيتم التطرق إلى دراسة كل مرحلة بحسب التنظيم البلدي الخاص بها

1- مرحلة الاستعمار:

وضع الاستعمار الفرنسي في سنة 1844 على المستوى المحلي[1]؛ هيئات إدارية عرفت بالمكاتب العربية، كانت مسيرة من قبل ضباط الاستعمار وكان ذلك بهدف تمويل الجيش الفرنسي والسيطرة على المقاومات الشعبية، وأصبح التنظيم البلدي يتميز بوجود ثلاث أصناف من البلديات[2]:

1-1 البلديات الأهلية:

كانت متواجدة في الصحراء وفي بعض المناطق النائية الصعبة بالشمال، وهذه البلديات يغلب عليها الطابع العسكري في إدارتها، وتولى تسييرها رجال الجيش الفرنسي بمساعدة بعض من أعيان المنطقة ، وأطلقت عليهم عدة تسميات منها: الأغا، الباشا، الخليفة، شيخ العرب[3] .

1-2 البلديات المختلطة:

وهي البلديات المشكلة من العنصر الأوروبي والعنصر الوطني، والتي تقع في الجنوب أين يقل العنصر الأوروبي، والمجالس البلدية بها يتكون نصفها من الأوروبيين والنصف الآخر من الجزائريين، ولا ينتخب الرئيس بل يتم تعيين؛ حيث تم إنشاء هذه البلديات بحكم القانون الصادر في

[1].عم روس يمينة، بليزدية حورية، **التنمية المحلية المستدامة دراسة حالة بلدية سكيكدة. مذكرة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية** ،جامعة قالمة، 2015، ص

[2].بن عثمان، **مرجع سابق**، ص15

[3]-محمد الصغير بعلي، **قانون الإدارة المحلية الجزائرية.الجزائر**: دار العلوم للنشر والتوزيع ، 2004، ص36

08 فيفري 1937، وترتكز هذه البلديات على هيئتين أساسيتين هما: - المتصرف: يعنيه الحاكم أو الوالي ويخضع له.

اللجنة البلدية: تحت رئاسة المتصرف مع عضوية عدد من المنتخبين الفرنسيين وبعض الجزائريين الأهالي الذين يعينون من طرف السلطة الفرنسية، استنادا إلى التنظيم القائم على أساس مجموعة بشرية [1]

1-3 البلديات ذات التصرف التام:

وتم إنشاء هذه البلديات في مناطق المعمرين؛ الذين هاجروا بعد الاستقلال، فأصبحت مجرد تقسيمات إدارية بدون محتوى بشري وأنشأت آنذاك هيئتين بالبلدية؛ هما:

أولا:المجلس البلدي :

هو جهاز منتخب من طرف سكان البلدية من الأوربيين والجزائريين، حسب المراحل والتطورات السياسية التي عرفتها الجزائر، مؤثرة بذلك على الوضع الانتخابي للجزائريين سواء الناخبين أو المنتخبين.

ثانيا: العمدة .

ينتخب المجلس البلدي من بين أعضائه، ويهدف لقمع الجماهير ومقاومة الثورة التحررية 1954، ودعمت السلطات الاستعمارية الفرنسية الطابع العسكري للبلديات، باستحداث الأقسام الإدارية المتخصصة في المناطق الريفية، والأقسام البلدية الحضرية في المدن، وهي هيئات تحت سلطة الجيش الفرنسي وتتحكم فعليا في تسيير وإدارة البلدية

2- مرحلة الاستقلال:

عرف التطور التاريخي للبلدية في مرحلة الاستقلال مجموعة من المراحل وهي:

2-1 المرحلة الانتقائية (1962-1967): عاشت الجزائر غداة الاستقلال حالة فراغ إداري، وذلك نتيجة الهجرة الجماعية للإطارات الأوروبية وورثت البلديات العديد من المشاكل الاجتماعية والثقافية، ولتجاوز هذه الوضعية اتخذت السلطات جملة من الإجراءات على مستوى التأطير

1-عمروس، بليزدية، **مرجع سابق**، ص75.

والتنظيم الإداري المحلي اتجاه الإصلاح الإداري، فخفضت من عدد البلديات، فأصبح 687 بلدية في 16 ماي 1963 بعدما كان 1500 بلدية سابقا، وسميت هذه المرحلة بالتجميع، وتهدف إلى مساعدة البلديات على القيام بمهامها، وتم إنشاء لجان أخرى لتدعيم البلديات في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وهما لجنة التدخل الاقتصادي، ولجنة التدخل الاجتماعي وانطلاقا من الفترة الانتقالية تحرك الهيكل السياسي والمتمثل في جبهة التحرير الوطني، وأعد مشروع البلدية الذي طرح بعد أحداث 1965.[1]

2-2 البلدية في ظل قانون 1967 المعدل في 1981:

يعتبر القانون 24/67 المؤرخ في 18 جانفي 1967 أول قانون ينظم سير البلدية بعد الاستعمار فقد عاشت البلدية في هذه المرحلة فترة من التوتر، وذلك لتأثر القانون بالنموذج الفرنسي وخاصة بالنسبة لاختصاص البلديات في بعض المسائل التنظيمية، [2] وهذا بحكم العمل الاستعماري، وكما أنه تأثر بالنظام الاشتراكي، وكذا اعتماد نظام الحزب الواحد وفي هذه المرحلة كانت المجالس الشعبية البلدية تهدف إلى تجنيد الطاقات البشرية الجزائرية،

ونتيجة لبعض الأخطاء التي وردت في قانون البلدية لعام 1967؛ والتي نتج عنها بعض القصور في دور المجالس الشعبية البلدية، حاولت السلطات الجزائرية إجراء بعض التعديلات على قانون البلدية سنة 1981، إلا أن المبادئ الأساسية للقانون السابق بقيت كما هي، حيث كان التنظيم البلدي يقوم على ثلاث هيئات أساسية ، المجلس الشعبي البلدي ، رئيسه والمجلس التنفيذي

2-3 البلدية في ظل قانون 1990:

تميزت هذه المرحلة بخضوعها لمبادئ وأحكام جديدة أرساها دستور 1989، نتيجة لإلغاء نظام الحزب الواحد واعتماد نظام التعددية الحزبية، واعتبر المجلس الشعبي البلدي قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية بالاعتماد على مبدأ الانتخاب التعددي، وتماشيا مع هذا الإصلاح جاء القانون البلدي رقم (08/90) ليحدد مسارا جديدا للتنظيم الإداري

1-مصطفى حسين، **مرجع سابق**، ص1321.

2- عمار بوضياف، **الوجيز في القانون الإداري**. الجزائر:دار الريحانة ،)د.س.ن(، ص136

المحلي ولم يعد في ظل هذه المرحلة للعمال والفلاحين أي أولوية في مجال الترشح كما كان من قبل بعد أن تغير النظام الاشتراكي .

2-4 البلدية في القانون الجديد لسنة 2011:

دخل قانون البلدية الجديد حيز التنفيذ بعد صدوره في الجريدة الرسمية في 03 جويلية 2011،حيث جاء هذا القانون لتدارك النقائص المسجلة في السنوات الأخيرة من خلال تطبيق قانون البلدية في هذا القانون الجديد حاول المشرع فيه نظريا تحقيق مبادئ الحكامة الرشيدة، فمبدأ الشفافية يوجب على المجالس البلدي تقديم عرض مفصل عن نشاطه السنوي، وفي إطار ذلك؛ استحدث المشرع هيئة ثالثة لإدارة البلدية يترأسها الأمين العام للبلدية، هذا الأخير بحكم درايته بالمسائل الإدارية، احتل مكانة هامة ضمن الطاقم الإداري للبلدية، ومن جهة أخرى يتميز القانون الجديد بنصه على مشاركة المواطن المحلي نظريا؛ في تسيير شؤونه، الأمر الذي يعكس وجهة نظر المشرع نحو تفعيل المشاركة الشعبي.

المطلب الثاني : إدارة البلدية

أولا/الأمين العام :

لبلديـة إدارة توضـع تحـت سـلطة رئـيس المجلس الشعبي البلدي ينشـطها الأمـين العـام، هو الركيزة الأساسية للبلدية و يعتبر المساعد الأساسي لرئيس المجلس الشعبي البلدي.

ا/تعيينه: حسب المادة 127 من قانون البلدية 11/10 فانه يتم تحديد كيفية و شروط تعيين الأمين العام عن طريق التنظيم ، و المادة 128تنص على ان حقوق وواجبات الأمين العام تحدد عن طريق التنظيم[1]

ب/**صلحياته :** يتولى الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي القيام بمجموعة من الصلاحيات تتمثل. فيما يلي:

- ضمان تحضير اجتماعات المجلس.
- تنشيط و تنسيق سير المصالح الإدارية و التقنية الإدارية .
- ضمان تنفيذ القرارات ذات الصلة بتطبيق المداولات المتضمنة الهيكل التنظيمي ومخطط سير المستخدمين.
- اعداد محضر تسليم واستلام المهام.
- يتلقى التفويض بالإمضاء من رئيس المجلس الشعبي البلدي باستثناء القرارات .
- ضمان تنفيذ القرارات ذات الصلة بتطبيق المداولات المتضمنة الهيكل التنظيمي ومخطط سير المستخدمين.
- إعداد محضر تسليم واستلام المهام. ,يتلقى التفويض بالإمضاء من رئيس
- المجلس الشعبي البلدي قصد الإمضاء على كافة الوثائق المتعلقة بالتسيير الإداري والتقني للبلدية باستثناء القرارات.

2/ **إدارة البلدية**: يختلف تنظيم إدارة البلدية من بلدية لأخرى وذلك راجع لأهمية تلك البلدية وحجم المهام الموكلة إليها.

---

[1]-المادة. 128-127 من قانون البلدية

3/ المصالح العمومية للبلدية: مهمة البلدية الحفاظ على حسن سير مصالحها العمومية بهدف تلبية حاجيات و متطلبات المواطنين إضافة الى إدارة ممتلكاتها ويمكن لها أن تحدث مصالح عمومية تقنية من أجل التكفل ببعض النشاطات[1]

4/ **المندوبيات والملحقات :**

المندوبيات:

يمكن للبلدية في حدود اختصاصها احداث مندوبيات وملحقات بلدية تتولى تسيير المرفق العام وتوفير الوسائل الضرورية لذلك. حيث ينشط المندوبية منتخب يتصرف تحت مسؤولية الرئيس يدعى المندوب البلدي.

الملحقات:

في حالة صعوبة الاتصال بين المقر الرئيسي للبلدية وجزء منها لبعد المسافة أو للضرورة، فإنه يتم احداث ملحقة ادارية بموجب مداولة ويتم تحديد مجال اختصاصها وتعين مندوب لها.

5/**أرشيف البلدية:**

يضمن الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي تسيير أرشيف البلدية طبقا للتشريع و التنظيم المعمول به ويتم ضمان حفظ أرشيف البلدية وتصنيفه وتبليغه وفق نفس الشروط المطبقة على أرشيف الولاية.

المطلب الثالث : دور البلدية في التنمية المحلية

تعتبر البلدية نواة الدولةعلى المستوى المحلي ,و رمزالديموقراطية المتجسدة في تشكيلات مجالسها المحلية المنتخبة ,و جاء الاصلاح البلدي ,(11/10) ,والذي حدد بصورة واضحة مجال نشاط البلدية في تجسيد التنمية المحلية على المستوى البلدي ,و على ما سبق سوف يتم التطرق الى صلاحيات الهيئات المحلية ,وبصفة خاصة البلدية على مستى التنمية المحلية ,و كل هذا في اطار القانون الجديد (11/10).

[1]- قانون البلدية 11/10 المادة 129

و يكمن اجمال هذه الصلاحيات في :

1. في مجال تهيئة الاقليمو التنمية المستدامة والتخطيط :

تتولى البلدية اعداد مخططها التنموي القصير و المتوسط وطويل المدى الموافق لعهدته ,ويصادق عليه المجلس بموجب مداولة و تعمل على تنفيذه في اطار الصلحيات المسندة اليها قانون ,بالتنسيق مع مخطط الولاية و اهداف المخططات الوطنية المتعلقة بالتهيئة و التنمية المستدامة [1] ,كما تشارك البلدية في اجراءات التهيئة العمرانية بموجب الاراء التي يبديها ,بشان المشاريع القطاعية المتعلقة بحماية الاراضي الفلاحية و المساحات الخضراء [2]

[1] - جديدي عتيقة ,**الجماعات المحلية في الجزائر** (مذكرة ماستر في العلوم السياسية ,كلية الحقوق و العلوم السياية ,جامعة بسكرة) ص136

[2] - المادتين 110,109 من القانون (11/10)

كما تعمل البلدية على المراقبة الدائمة لمطابقة البناءات للشروط المحددة في القوانين و التنظيمات المعمول بها ,و ذلك بإشراط اللموافقة المسبقة للمجالس على انشاء أي مشروع على تراب البلدية يتضمن مخاطر من شانها الاضرار بالبيئة ,و كل هذا بهدف المحافظة على البيئة و الصحة [1]

و على صعيد آخر تنص المادة 116 من قانون (11/10) حمل المشرع البلدية حماية التراث المعماري و المواقع الطبيعية ,وحماية الاملاك العقارية و الثقافية والحفاظ على الانسجام الهندسي للتجمعات السكنية [2]

2. في المجال الاجتماعي :

في هذا المجال تنص المادة 122 من قانون البلدية(11 /10) على ان :" البلدية تقوم بانجاز مؤسسات التعليم الابتدائي وذلك طبقا للخريطة الرسمية الوطنية ,و تقوم بضمان صيانتها مع انجاز و تسيير المطاعم المدرسية و السهر على توفير النقل المدرسي ,كما تتكفل بانجاز المراكز الصحية و قاعات العلاج و صيانتها طبقا للمقاييس الوطنية ,كما تعمل على انجاز و صيانة مراكز الثقافية المتواجدة عبر ترابها [3] ,اما في مجالات السكن فقد حددت المواد من 113الى 120من القانون (11/10)دور المجلس الشعبي البلدي في ميدان السكن ,من خلال وضع تقاليد تدفع الى خلق ثقافة عقارية عمومية ومن هذه الصلاحيات :

-تشجيع تأسيس جمعيات السكن ولجان الاحياء ,وتنظيم نشاطها من اجل القيام بعملية حماية العقارات او الحياء السكنية و صيانتها

-المساعدة على ترقية برامج السكن والمشاركة فيها [4]

3. في المجال المالي :

طبقا للمادة 180من قانون(11/10)و التي تنص كالآتي :"يتولى الامين العام تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي ,اعداد مشروع الميزانية يقدم رئيس المجلس الشعبي البلدي امام المجلس للمصادقة عليه"

---

[1] - جديدي ,**مرجع سابق** ,ص137

[2] - المادة 116 من القانون (11/10),**مرجع سابق**

[3] - جديدي,**مرجع سابق** ,ص137

[4] – زيدان ,**إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانوني ومطلبات الواقع** .الجزائر.دار المة للطباعة و النشر و التوزيع ,2014,ص1

اما المادة 181 :فنصت "ان يصوت على الميزانية الاولية قبل 31 اكتوبر من السنة المالية التي تسبق سنة تنفيذها ,ويصوت على الميزانية الاضافية قبل 15 يونيو من السنة المالية التي تنفذ فيها ",و هذا ما اكدته المادة 182 بحيث نصت على انه "يصوت على الإعتمادات باب باب ومادة مادة [1]

4. في المجال الاقتصادي :

في هذه النقطة ر جوعا الى المادة 31 "اعطى الشروع الجزائري للبلديةحق انشاء بموجب مداولة لجنة مكلفة بشؤون اقتصادية و مالية " ، أما المادة (109) يخضع اقامة اي مشروع استثماريا و تجهيز على اقليم البلدية او اي مشروع يندرج في اطار البرامج القطاعية للتنمية ,الى الرأي المسبق لمجلس الشعبي البلدي ولا سيما في مجال حماية الأراضي الفلاحية و التأثير في البيئة "

و اجاز قانون البلدية للمجلس الشعبي البلدي انشاء مؤسسات عامة ذات طابع اقتصادي تتمتع بالشخصية المعنوية [2]

---

[1] - المادتين 181,180 من قانون (11/10) مرجع سابق

[2] - المادتين 109,31 من قانون (11/10) مرجع سابق

خلاصة الفصل

حاولنا من خلال هذا الفصل تحديد هذا المخطط الذي يؤثر في التنمية المحلية كونه مكمل للنشاطات المشروع فيها و يعتبر اداة في تطبيق السياسة التنموية على المستوى المحلي كما اشرنا الى تحديد الرخص و اعتمادات الدفع الذي يكون موزع وفقا لمدونة نفقات التجهيزوذكرنا عمليات سيره عن طريق تبليغ رخص البرنامج للوالي و تفريد المشروع من طرفه كذلك تحتل البلدية دورا بارزا في التنظيم الاداري الجزائري و قد بينا دورها وفقا للقانون (11/10)المتعلق بالبلدية كما حددنا دوراها في تطوير التنمية المحلية في الجزائر

الخـــاتمة

الخاتمة

والآن نكون وصلنا إلى آخر نقاط البحث الذي كان يتمحور عن المخطط البلدي للتنمية المحلية ولقد حرصنا على أن نوفر من خلاله أهم المعلومات والبيانات والتطبيقات الحديثة المتعلقة بهذا الموضوع عبر مصادر موثوقة ، حتى يكون نقطة بداية لكل شخص يرغب في أن يستزيد من العلم والبحث والاستكشاف في هذا المجال و قد توصلنا الى ان الدول تطمح الى تحقيق و توفير جميع حاجيات المواطنين و السعي لبناء مجتمع مبني على أسس جيدة و توفير العيش الكريم له في مختلف المجالات و الميادين خاصة بالنسبة للدول التي لا زالت في طور النمو لهذا فهي تعمل على برمجة الكثير من الخطط و البرامج التنموية وفقا لإمكانياتها التنموية و المادية المالية وتميل الى استخدام أساليب فنية في نظام الإدارة المحلية لتخفيف العبء عليها و تحقيق جهود إضافية و استغلال الامكانية البشرية و المادية قدر الاستطاعة و توفرت لدى البلدية إمكانيات تساهم في التنمية المحلية وكما توصلنا أيضا الى ان المخطط البلدي للتنمية (PCD) برنامج مهم في العملية التنموية فهو أكثر شمولية للتنمية في البلدية وهو أكثر تجسيدا للامركزية على مستوى الجماعات المحلية ومهمته توفير الحاجات الضرورية للمواطنين كالتزويد بماء الشرب والتطهير والطرق والشبكات وفك العزلة ، بالإضافة إلى دوره في دعم القاعدة الاقتصادية ، واعتماد هذا النموذج من قبل الدولة هدفه خلق نوع من التوازن الجهوي ، لأن معظم البلديات لا تتوفر على نفس الإيرادات أو الثروات ، أو المؤسسات المنتجة للمداخيل ولا سيما في المناطق الواجب ترقيتها.

وقد كان البحث يتكلم عن المخطط البلدي للتنمية المحلية الذي هو باعتباره مخطط خاص بإحصاء و تسجيل مختلف جوانب الإستثمارات و المشاريع التي تم اعدادها لصالح تنمية البلديات وتتمثل مهمته توفير الحاجات الضرورية للمواطنين كما اشرنا الى ان التنمية المحلية تعتبر تحدي بين الدول لجعلها متطورة وعلى الاصعدة الدولية التي تحتل المراكز السامية في تحقيق الاهداف التنموية المتطورة .

الخاتمة

نتائج الدراسة :

نستخلص من كل ما سبق عرضه و تحليله لتبيان موضوع المخطط البلدي للتنمية

المحلية توصلنا الى مجموعة من النتائج أهمها :

*المخطط البلدي للتنمية برنامج مهم في العملية التنموية فهو اكثر شمولية للبلدية ومهمته توفير الحاجات الضرورية للمواطنين كالتزويد بماء الشرب و التطهير و الطرق و فك العزلة و دوره في دعم القاعدية الاقتصادية و اعتماد هذا النموذج من طرف الدولة هدفه خلق نوع من التوازن الجهوي لأن معظم البلديات لا تتوفر على نفس الايرادات و الثروات خصوصا في المناطق الواجب ترقيتها .

*من أجل تفعيل المخطط البلدي للتنمية (PCD) يستحسن ان يكون قبول نوعية المشاريع يستند اساسا على خصائص كل منطقة من خلال إدراج قطاعات و أبواب و مواد أخرى ضمن مدونة نفقات تجهيز الدولة .

*التنمية هي عملية جماعية وتفاعلية متكاملة في أبعادها ومختلف جوانبها تسعى من خلال ذلك الى تحسين الظروف المادية و المعنوية للأفراد وزيادة بناء و تماسك المجتمع .

*التنمية المحلية الناجحة هي التي تعتمد على المشاركة الشعبية التي تقود السكان الى إلى تحسين مستوى معيشتهم بالاعتماد على مبادرتهم الذاتية وتوفر مختلف الخدمات بأسلوب يساعد على الاعتماد عن النفس و التشاركية في اخذ القرارات .

الملاحق

ولهذا الغرض يمكن للوالي ان يخصص تدريجيا وعن طريق مقرر صادر منه ، الاعتمادات المطابقة لقيمة العملية .

ستحدد شروط تطبيق هذه المادة ، بقرار مشترك صادر عن وزير الداخلية ووزير المالية .

المادة 13 : ان الدراسات المرتبطة بانجاز برامج التنمية للولاية تجرى بمبادرة وتسيير المجلس التنفيذي للولاية تحت سلطة الوالي .

المادة 14 : يصادق الوالي على جميع الصفقات والعقود والاتفاقيات المتعلقة بعمليات التجهيز والاستثمار المقيدة في برامج التنمية الخاصة بالولاية .

الفصل الرابع
أحكام انتقالية

المادة 15 : يستمر بصفة انتقالية في انجاز العمليات التي هي قيد التنفيذ طبقا للاجراءات السارية المفعول قبل البدء في تطبيق هذا المرسوم .

المادة 16 : ان العمليات التي لم يشرع بها في 31 ديسمبر سنة 1973 تخضع لاحكام هذا المرسوم . وتكون هذه العمليات موضوع قيد خاص في قائمة الولاية .

المادة 17 : اما العمليات التي شرع فيها ، انما لم يبدأ تنفيذها حين دخول هذا المرسوم حيز التنفيذ ، فيمكن انجازها حسب الاجراءات السابقة أو الاجراءات المقررة في أحكام هذا المرسوم .

يحدد الوالي ، بموجب قرار صادر عنه ، بعد أخذ رأي المصالح المركزية للدولة ، قائمة هذه العمليات ويعين اجراءات التنفيذ المناسبة لكل منها .

المادة 18 : تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا المرسوم .

المادة 19 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في 10 رجب عام 1393 الموافق 9 غشت سنة 1973 .

هواري بومدين

مرسوم رقم 73 ـ 136 المؤرخ في 10 رجب عام 1393 الموافق 9 غشت سنة 1973 يتعلق بشروط تسيير وتنفيذ مخططات البلديات الخاصة بالتنمية

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

ـ بناء على تقرير وزير الداخلية،

ـ وبمقتضى الامرين رقم 65 ـ 182 ورقم 70 ـ 53 المؤرخين في 11 ربيع الاول عام 1385 الموافق 10 يوليو سنة 1965 و 18 جمادى الاولى عام 1390 الموافق 21 يوليو سنة 1970 والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

ـ وبمقتضى الامر رقم 67 ـ 24 المؤرخ في 7 شوال عام 1386 الموافق 18 يناير سنة 1967 والمتضمن القانون البلدي ولا سيما المواد 135 و 136 و 137 و 246 منه،

ـ وبمقتضى الامر رقم 69 ـ 38 المؤرخ في 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية،

ـ وبمقتضى المرسوم رقم 73 ـ 135 المؤرخ في 10 رجب عام 1393 الموافق 9 غشت سنة 1973 والمتضمن لامركزية اعتمادات الدولة الخاصة بالتجهيز والاستثمار لفائدة الولايات،

ـ وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 15 رمضان عام 1388 الموافق 5 ديسمبر سنة 1968 والمتعلق بالاجراء الخاص بتسيير الاعتمادات المخصصة لتنمية التصنيع المحلي،

يرسم ما يلي :

الفصل الاول
احكام عامة

المادة الاولى : تحدد بموجب هذا المرسوم، وابتداء من اول يناير سنة 1974، شروط تسيير وتنفيذ الاعتمادات التي تخصصها الدولة للبلدية لاجل العمليات المبرمجة والمقيدة في مخططها البلدي الخاص بالتنمية.

المادة 2 : لا تشتمل أحكام هذا المرسوم، العمليات المبرمجة بعنوان المخطط البلدي للتنمية وهي :

ـ الممولة مباشرة من الموارد الخاصة بالبلدية ولا سيما عن طريق الاقتطاع من نفقات التجهيز والاستثمار طبقا لاحكام المادة 246 من القانون البلدي،

ـ الممولة من الموارد الخاصة بالولاية،

ـ الممولة تحت شكل مساعدات مؤقتة أو نهائية من الصندوق البلدي للتضامن بعنوان تدخلاته في مجال التجهيز والاستثمار،

ـ المقيدة لفائدة البلديات والمسيرة ماليا من طرف البنك الجزائري للتنمية،

ـ الممولة تحت شكل مساعدات مؤقتة من طرف الخزينة أو اية مؤسسة عمومية للقرض، ومخصصة للمصالح والمقاولات والهيئات العمومية البلدية.

ان الاعتمادات المخصصة لهذه العمليات تسير وتنفذ طبقا للاحكام الادارية والمالية التي تسري عليها.

الفصل الثاني
شروط تخصيص وتسيير الاعتمادات التي تخصصها الدولة لانجاز المخططات البلدية للتنمية

المادة 3 : ان العمليات المعتمدة في اطار المخطط البلدي للتنمية تقيد في الجدول البلدي للتجهيز والاستثمار.

قـــائمة المصادر
و
المـــراجع

قائمة المصادر و المراجع :

-الكتب :

1) مدحت ابو النصر ياسين مدحت محمد، التنمية المستدامة مفهومها أبعادها مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب و النشر، مصر، 2017.

2) محمد عبد الفتاح، محمد عبد الله، تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر2006 .

3) نائل عبد الحافظ العواملة، إدارة التنمية: الأسس– النظريات – التطبيقات العلمية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، الطبعة الأولى،2010

4) عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمان بنسانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية ،بيروت- لبنان، الطبعة الاولى، 2014.

5) نعيم الظاهر، دراسات في الواقع العربي: التنموي– االاقتصادي– الاجتماعي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، الطبعةالأولى، 1992

6) حنان عبد القادر محمد خليفة، التخطيط الإقليمي ودوره في التنميةالمحلية "دراسة مقا رنة" ،منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة- مصر،2016

7) جمال زيدان، ادارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية و متطلبات الواقع

8) دار الامة للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر، 2014

9) منال طلعت محمود، الموارد البشرية وتنمية المجتمعالمحلي ، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية- مصر، 2003

10) اسماعيل محمدبن قانة، اقتصاد التنمية: نظريات-نماذجاستراتيجيات دار أسامة للنشروالتوزيع، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، 2012

11) جمال زيدان، إدارة التنمية المحلية في الجزائر"بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع"، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر2014

12) محمد منير حجاب، الإعلام والتنمية الشاملة، دار الفجر ، القاهرة(مصر) -2000
18- سليمان الر ياشي، التنمية الإجتماعية "دراسات في قضايا التنمية ومشكلاتالمجتمع المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية(مصر)،1993
13) محمدالفتاح علاوي ، دور صندوق الجنوب في التنمية المحلية ،الملتقى الوطني الأول
حول: التنمية المحلية في الجزائر " واقعوآفاق" ،جامعة برج بوعريريج الجزائر، يو مي14 15و أفريل2008
14) مريم احمد مصطفى ، التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث ،دار المعرفة الجامعية 1997.

-المذكرات و الاطروحات و الرسائل الجامعية :

1) مذكرة ماستر للعلوم السياسية،ديناميكية تفعيل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادي المحلية ،العايب عبد الهادي /بوتاتة عبد الحق
2) مذكرة ماجيستير لكلية العلوم الإنسانية و الجتماعية ,اثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية ،بودانة كمال .
3) الاطار القانوني للمخطط البلدي للتنمية المحلية ،سعيود زهرة.
4) مذكرة ماستر في العلوم السياسية ،الدور التنموي للجماعات المحلية ،طالبي يمينة ،جامعة سعيدة .
5) مذكرة، دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، هادية بن مهدي
6) مذكرة ماستر في العلوم السياسية، دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية ،شمار فتيحة .
7) -سيد احمد كبداني، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية - دراسة تحليلية وقياسية.
8) أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012/2013
9) محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل –دراسة حالة الجزائر.
10) دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008/2007

11) الزوهير رجراج، التنمية المحلية في الجزائر- واقع وآفاق-اطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر2012/2013
12) صبيحة محمدي ، تسيير الموارد في الجزائر- واقع وآفاق
13) اطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر3/2012/2013
14) مذكرة ماستر في العلومالسياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة قالمة، 2016
15) اطروحة دكتوراه للعلوم الاقتصادية، اثر اليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية ، بقليل نورالدين
16) عبد القادر موفق، الرقابة المالية على البلدية في الجزائر
دراسة تحليلية ونقدية.اطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة باتنة، 2015

-القوانين و المراسيم :

1) ج ج د ش، مرسوم تنفيذي رقم 98- 228 المؤرخ في 13-07-1998 يتعلق بنفقات الدولة للتجهيز ، مرجع سابق، المادة 21.
2) ج د ش، مرسوم رقم 15/247المؤرخ في 16/09/2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، الجريدة الرسمية، العدد50، 20/09/2015 (المواد 26، 41، 44، 67،65، 72،70، 8، 178، 195) .
3) ج ج د ش، المرسوم التنفيذي رقم 09-374المؤرخ في 16/11/2009 المعدل والمتمم*للمرسوم 414-94 المؤرخ في 14/11/1993 والمتعلق بالرقابة السابقة للنفقات الملتزم به.*

4) الجريدة الرسمية ، العدد 67،)19/11/2009(، المادة 3.07 ج ج د ش، مرسوم رقم 73-316المؤرخ في 09/08/1973 المتعلق بشروط تسيير وتنفيذ مخططات البلدية للتنمية، مرجع سابق، المادة08.

5) ج ج د ش، مرسوم رقم 73-613 المؤرخ في 09/08/1973 المتعلق بشروط تسيير وتنفيذ مخططات البلدية للتنمية، مرجع سابق، المادة11.

6) .ج ج د ش، مرسوم تنفيذي -6- المؤرخ في 13-07-1998يتعلق بنفقات الدولة للتجهيز ، مرجع سابق، المادة 2.

7) قانون 11/10

- التقارير و المطبوعات :

1) وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية، وجيز مراقبة النفقات العمومية

- الملتقيات:

1) عبدالله لعويجي، أمينة بودراع، دور الطاقة الشمسية في التنمية المحلية في الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول: البدائل التنموية في الاقتصاديات العربية وترشيد استغلال الموارد في ظل التغيرات الإقليمية الدولية ، جامعة زيان عاشور، الجلفة-الجزائر، يومي 21 و22 نوفمبر 2016.
2) السعيد بريبش، بسمة عولمي، التمويل المحلي وأثره على التنمية المحلية في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول : التنمية في الجزائر- واقع وآفاق-، المركز الجامعي برج بوعريريج-الجزائر ، يومي 14 و 15 أفريل2008
3) سامية فقير ،محمد امين لعروم،مداخلة بعنوان مدى مساهمةالجماعات المحلية في تحقيق التنمية في ظل التعديلات الجديدة فيالج ازئر، الملتقى الدولي الخامس حول الجماعات المحلية في ترقيةالاستثمار ،كلية العلوم الاقتصاديةوالتجاريةوعلومالتسيير،جامعةالبشيرالابراهيمي، برج بوعريريج المستدامة دراسة حالة بلدية سكيكدة

المراجع باللغة الاجنبية

-الكتب :

1) Abdelouahab Benboudiaf ,Reperes pour la gestion des affaires de la commune, Dar el houda ,Algérie, 2014,p85

-المجلات و المطبوعات و التعليمات

1) Ministère des finances, Direction générale du budget, Les actes des seminaries , Algérie, 2012
2) Ministère des finances, Direction générale du budget, Les actes des seminaries, Op Cit
3) Ministère des finances, Direction générale du budget, Les actes des seminaries ,Op Cit,

4) Ministère de l'intérieur, Ministère des finances, Instruction interministérielle relative aux conditions de gestion et de réalisation des plans communaux de dévloppement ,N0 14801 du 8/12/1975, actualisée en 2012
5) Ministère des finances, Direction générale du budget, Les actes des seminaries ,Op Cit,
6) Ministère de l'intérieur, Ministère des finances, Instruct interministérielle relative aux conditions de gestion et de réalisation des plans communaux de dévloppement ,Op Cit
7) Ministère des finances, Direction générale du budget, Les actesdes seminaries, Op Cit
8) Ministère des finances, Direction générale du budget, Les actesdes seminaries, Op Cit

قائمة
الأشكال والجداول

قائمة الجداول و الاشكال

قائمة الجداول:

1) طبيعة العمليات التي يمكن تسييرها بصيغة (PCD) في القطاع الفرعي "39" الفلاحة والري.
2) القطاع الفرعي "49" التخزين والتوزيع.
3) طبيعة العمليات التي يمكن تسييرها بصيغة (PCD)في القطاع الفرعي "59" المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافي.
4) طبيعة العمليات التي يمكن تسييرها بصيغة (PCD)في القطاع الفرعي "69" التربية والتكوين.
5) طبيعة العمليات التي يمكن تسييرها بصيغة (PCD) في القطاع الفرعي "79" المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية.

قائمة الاشكال:

1) الشكل 1يوضح مراحل تحضير مشروع تنموي في إطار المخطط البلدي للتنمية (PCD)

الفهرس

العنوان	الصفحة
الإهـــــــداء	
شـــكر و تقـــدير	
مقدمـــة	أ-ث
الفصـل الأول: الاطار المفاهيمي للتنمية المحلية في الجزائر.....	05
تمهيد.....	06
المبحث الأول : مدخل إلى التنمية	07
المطلب الأول مفهوم التنمية و عناصرها	07
المطلب الثاني ابعاد التنمية	14
المطلب الثالث :مقومات التنمية	16
المطلب الرابع مستويات التنمية	18
المبحث الثاني :ماهية التنمية المحلية	20
المطلب الاول مفهوم التنمية الحلية و تطورها التاريخي	20
المطلب الثاني: مبادئ و استراتيجيات التنمية المحلية	23
المطلب الثالث:اهداف التنمية المحلية	26
المطلب الرابع :خصائص التنمية المحلية	27
خلاصـــة الفصـل.....	30
الفصل الثاني : وقد تضمن التنمية المحلية من منظور محلي (المخطط البلديPCD)...	31
تمهيـــد	32
المبحث الأول : ماهية المخطط البلدي للتنمية و مراحل تسييره	33
المطلب الاول :مفهوم المخطط البلدي واهميته (PCD).....	33
المطلب الثاني. العمليات المعنية بتسيير المخطط البلدي (PCD).....	35
المطلب الثالث: مراحل تحضير المخطط البلدي للتنمية (PCD).....	41
المطلب الرابع: تسيير المخطط البلدي للتمنية (PCD).....	44

المبحث الثاني: البلدية كأداة لتطبيق المخطط البلدي.....	51
المطلب الأول: مفهوم البلدية وتطورها	51
المطلب الثاني: إدارة البلدية.....	56
المطلب الثالث: دور البلدية في التنمية المحلية	57
خلاصـــة الفصـل.....	61
خاتمة	63
قائمة الملاحق.....	66
قائمة المصادر والمراجع	68
قائمة الاشكال والجداول	74

الملخص باللغة العربية:

تهدف هذه الدراسة الى طرح المخطط البلدي للتنمية المحلية و التعمق بمفاهيم التنمية و التنمية المحلية و كذا دراسة المخطط البلدي (PCD) و التوصل الى نتائج أهمها ان التنمية المحلية ركن أساسي يمكن الدولة إلى النهوض في كافة المجالات المكونة للمجتمع المحلي، و انها دعم سلوك الأفراد، وصقل مهاراتهم حتى يتمكنوا من تطوير أنفسهم، مما ينعكس إيجابياً على مجتمعهم، ويؤدي إلى نموه في العديد من القطاعات المحلية المؤسسية، والتعليمية، وغيرها و ان المخطط البلدية للتنمية (PCD) .

يعتبر عامل و. اداة مهمة بالنسبةللبلديات من أجل تحسين وتطوير مشاريعها التنموية، وفيه تتجسد لامركزية التخطيط بهدف تحقيق التنمية المحلية الشامل.

الملخص باللغة الفرنسية:

Cette étude vise à présenter le plan municipal de développement local et à approfondir les concepts de développement et de développement local, ainsi qu'à étudier le plan municipal (PCD) et à atteindre des résultats dont le plus important est que le développement local est un pilier essentiel qui permet à l'État d'avancer dans tous les domaines de la communauté locale, et il soutient le comportement des individus, et affine leurs compétence afin qu'ils puissent se développer, ce qui reflétera positivement sur leur communauté, et conduira à sa croissance dans de nombreux locaux institutionnels, secteurs éducatifs et autres.

Et que le plan municipal de développement (PCD) est considéré comme un facteur. Un outil important pour les municipalités pour améliorer et développer leurs projets de développement, dans lequel la décentralisation de la planification est incarnée afin de réaliser un développement local global.